CD/PV.508
13 June 1989

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

محضر نهائي للجلسة العامة الثامنة بعد الخمسمائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الثلاثاء ، ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ألفونسو غارسيا روبليس (المكسيك)

٣٩٤٤ب/GE.89-61344

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أعلن الآن افتتاح الجلسة العامة ٥٠٨ لمؤتمر نزع السلاح . ونبدأ بها الجزء الثاني من دورة المؤتمر لعام ١٩٨٩ . ولا شك في أن هذا الجزء الثاني سيتمكن من الاستفادة من بعض التطورات الأخيرة التي قد تؤدي إلى تحسين العلاقات بين بلدان الشرق والغرب ، وبخاصة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة .

ويتضمن برنامج العمل الذي اعتمدناه عدة بنود: حظر جميع التجارب النووية ؛ ووقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ؛ ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ؛ ومنع الحرب النووية ، بما في ذلك كافة الأمور ذات الصلة ؛ وإزالة الأسلحة الكيميائية ؛ واعتماد برنامج شامل لنزع السلاح ؛ وعقد اتفاقات دولية لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها ؛ والأسلحة الإشعاعية وأي أنواع أخرى من أسلحة التدمير الشامل .

وأود في هذا البيان الموجز أن أقتصر على بضع كلمات عن ثلاثة من هذه البنود: حظر جميع التجارب النووية ، وإزالة الأسلحة النووية ، والبرنامج الشامل لنزع السلاح . وفي القرار الأخير الذي اعتمدته الجمعية العامة بشأن أول هذه البنود ، شددت الجمعية العامة على أنها أدانت في ثماني مناسبات مختلفة هذه التجارب بأقوى العبارات ، مبينة قناعتها بأن استمرارها سيكثف سباق التسلح ، وبالتالي يزيد من خطر نشوب حرب نووية . وأشارت الجمعية العامة كذلك إلى أن المؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد دعا في إعلانه الختامي في عام ١٩٨٥ جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الاشتراك في مفاوضات عاجلة وإلى عقد اتفاقية للحظر الشامل للتجارب النووية ، باعتباره أمراً ذا أولوية عليا ، في مؤتمر نزع السلاح هذا .

وفيما يتعلق بالبند الثاني الذي ذكرته أعلاه ، وهو إزالة الأسلحة الكيميائية ، ينبغي أن نأخذ في الاعتبار أهمية مؤتمر الدول الأطراف في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ والدول المعنية الأخرى ، الذي انعقد في باريس من ٧ إلى ١١ كانون الثاني/يناير من العام الحالي برئاسة السيد رولاند دوماس ، وزير خارجية الجمهورية الفرنسية . وقد رحبت المكسيك ، التي أصبحت طرفاً في هذا البروتوكول بدون تحفظات في عام ١٩٣٢ ، بارتياح ، بأحكام الإعلان الختامي لمؤتمر باريس ، وشددت مع جميع الدول المشاركة في المؤتمر على "الحاجة إلى التبكير بعقد اتفاقية بشأن حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام جميع الأسلحة الكيميائية ، وبشأن تدمير هذه الأسلحة" ، ودعت لتحقيق هذه الغاية مؤتمر نزع السلاح إلى "مضاعفة جهوده من قبيل الاستعجال لإيجاد حل سريع للمسائل المتبقية وعقد الاتفاقية في أقرب موعد ممكن" . والاتفاقية كما ذكرنا ، سوف لا تهدد أمن أي دولة ؛ بل إنها ستعزز أمنها جميعاً .

والبند الثالث والاخير الذي كما ذكرت في البداية سأشير إليه أيضاً في هذه المناسبة بإيجاز شديد هو البرنامج الشامل لنزع السلاح ، الذي يدرسه هذا المؤتمر منذ عام ١٩٨٠ من خلال لجنة مخصصة كان لي شرف رئاستها منذ عام ١٩٨١ . وفي البيان الذي ألقيته في الجلسة الافتتاحية لدورة المؤتمر لهذا العام في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، يمكن الاطلاع على الأجزاء العديدة في البرنامج التي اعتمدت بتوافق الآراء بالفعل . وهذه الأجزاء تؤكد النتيجة التي تستند إلى أساس متين والتي توصلت إليها اللجنة المخصصة المعنية بالبرنامج في العام الماضي ، والتي أوجزت في التقرير الذي قدمته اللجنة إلى الجمعية العامة ، في العبارة التالية:

"وافقت اللجنة المخصصة ، واضعة في الاعتبار أحكام ولايتها ، على استئناف عملها في بداية دورة عام ١٩٨٩ عاقدة العزم على استكمال وضع البرنامج لتقديمه إلى الجمعية العامة في موعد أقصاه دورتها الرابعة والاربعين ."

وأعتقد أنني أترجم بأمانة رأي أعضاء المؤتمر في الإعراب عن أملي في أن العزم الذي أعربت عنه اللجنة المخصصة في الاستنتاج الذي ذكرته للتو سوف يصبح حقيقة . وبالطبع ، فإنه بقدر ما يتعلق الأمر بي كرئيس للجنة المخصصة المعنية بهذا البند ، بوسعكم أن تثقوا أنني سأبذل قصارى جهدي لتحقيق ذلك .

على قائمة المتحدثين في هذا اليوم ممثلو السويد والبرازيل والمغرب وأستراليا . وأدعو أولاً ممثلة السويد السفيرة الموقرة السيدة ثيورين .

السيدة ثيورين (السويد) (الكلمة بالإسبانية): السيد الرئيس ، إنه لمن دواعي سروري الخاص لوفدي أن يراكم رئيساً لمؤتمر نزع السلاح خلال شهر حزيران/يونيه . ويسرني أن أحييكم كعميد لمجتمع نزع السلاح الدولي . وأود أن أنوه أيضاً بالتعاون الطويل التقليدي بين المكسيك والسويد في ميدان نزع السلاح ، واعترافاً بذلك منحتم مع السيدة ألفا ميردال جائزة نوبل للسلم .

وفي الوقت نفسه ، أود أن أعرب عن الشكر العميق لسلفكم في منصب الرئيس ، السفير سيمون بولوت من كينيا ، على الأسلوب الفعال الذي تراس به المؤتمر في نهاية دورته الربيعية . وأرحب ترحيباً حاراً بالزملاء الجدد الذين تولوا مناصبهم في مؤتمر نزع السلاح منذ أن أتيحت لي الفرصة الأخيرة للتحدث أمام المؤتمر ، السفير آيت شعلال من الجزائر ، والسفير فاجنار من تشيكوسلوفاكيا ، والسيد بتسانوف ، الرئيس الجديد لوفد الاتحاد السوفياتي . وإن وفدي يتطلع إلى التعاون مع الزملاء الجدد الموقرين .

طوال عصور كثيرة ، حدا الإنسان أمل وهمي في أن شن الحرب سيقضي في نهاية الأمر على جميع الحروب . بل وحتى المخترع ورجل الصناعة المعروف ، ألفريد نوبل ، قد راودته هذه الفكرة غير الواقعية . إذ صرح بأنه يود أن يخترع مادة أو آلة تحمل في طياتها هذه القوة الخارقة للتدمير الشامل بحيث تصبح الحرب أمراً مستحيلاً للأبد .

واليوم ، أصبح الإنسان يدرك أن الأمن يقترب من نقطة الصفر مع اقتراب الطاقات التدميرية من نقطة اللانهاية . فأصبحنا ندرك أن تراكم الأسلحة ، وخاصة الأسلحة النووية ، يشكل اليوم ، على نحو ما صرحت به بالإجماع الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، تهديداً أكبر مما يشكل حماية لمستقبل البشرية . واستنتجنا بالإجماع أن الوقت قد حان لوضع حد لهذه الحالة والتماس الأمن في نزع السلاح .

وقد لاحظ عالم معاصر "أن سباق التسلح نظام قائم على الثقة ، ثقة بأن الطبيعة البشرية تعمل على النحو الذي يراه واضعو نظريات الردع ، ثقة بأن الردع يعتبر معادلاً لمنع نشوب الحرب" . وهذه الثقة آخذة الآن في التفتت . وكما أن هذه الثقة تفقد الآن سيطرتها على مفاهيمنا وعقولنا ، يبدأ سباق التسلح ببطء في فقد زخمه .

فالدول لا تستطيع في العصر النووي أن تحقق الأمن بعضها على حساب البعض . ولا بد لها أن تلتمس الأمن معاً . وقد أشارت لجنة بالمر فكرة الأمن المشترك هذه في بداية الثمانينات . وصرح مؤخراً السيد سيروس فانس ، وزير الدولة الأسبق في الولايات المتحدة ، بأن القوتين العظميين تؤيدان الآن هذه الفكرة عملياً . ويبدو أن الدول قد أدركت في نهاية الأمر أن تحقيق السلم لا يقتضي الإعداد للحرب بل الإعداد للسلم .

يجرى الآن تنفيذ الاتفاق الأول على الإطلاق لنزع السلاح النووي ، ألا وهو معاهدة القوات النووية متوسطة المدى . وتُزال تدريجياً فئة كاملة من القذائف النووية . ومن المقرر أن تستأنف الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في غضون بضعة أيام محادثاتهما الثنائية هنا في جنيف بشأن الأسلحة النووية والفضاء . وقد أحرز بالفعل قدر كبير من التقدم في المراحل الأولية من المفاوضات المتعلقة بتخفيض أسلحتهما الاستراتيجية الهجومية . ومع ذلك ، فإن إبرام اتفاق يفضي إلى نزع السلاح النووي بقدر ملموس سيكون دلالة أخرى على أن الحوار والتفاهم يحلان محل المنافسة العسكرية والمواجهة السياسية في العلاقات الدولية .

ويتسع المجال كي ما تتخذ كبرى القوى العسكرية مبادرات من طرف واحد لنزع السلاح ، كما دلت على ذلك تدابير التخفيض التي أعلنها للمرة الأولى الأمين العام غورباتشيف . وفي الإطار الأوروبي ، اتخذ الشرق والغرب على السواء مبادرات هامة خلال

الاشهر الاخيرة . ففي المفاوضات الاوروبية المزدوجة التي تجري في فيينا بهدف زيادة الثقة وتخفيض مستويات الاسلحة التقليدية ، قدم الطرفان اقتراحات شاملة .

وترحب السويد بالمبادرة التي اتخذها الرئيس بوش في الآونة الاخيرة والتي اعتمدها التحالف الغربي لتخفيض الاسلحة التقليدية في أوروبا . وتلاحظ حكومتي كذلك بارتياح عظيم طموح رئيس الولايات المتحدة في التعجيل بمفاوضات فيينا المتعلقة بتخفيض القوات التقليدية من أجل التوصل إلى اتفاق في غضون سنة . وبما أن السويد تتبنى منذ فترة طويلة موقفاً يقضي بوجوب أن تخضع جميع فئات الاسلحة النووية لمفاوضات نزع السلاح ، فإن حكومتي ترحب كذلك بالاحتمالات التي بدأت تظهر الآن كذلك لإجراء مفاوضات بين الشرق والغرب بشأن تخفيض القوات النووية قصيرة المدى في المستقبل غير البعيد .

يتزايد الاعتراف بأن استخدام الاسلحة النووية سيكون موضع لوم كبير . ويجوز للمرء أن يتحدث فعلاً عن قاعدة دولية ، هي بمثابة قانون غير مدون يحظى تدريجياً بالقبول . لقد أسهمت الدولتان الرئيسيتان الحائزتان للاسلحة النووية في عملية نزع صفة الشرعية عن الاسلحة النووية: لا بالنسبة لاستخدامها وحسب ، ولكن أيضاً وفي المطاف الاخير بالنسبة لامتلاك الاسلحة النووية نفسه .

وفي المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٦٨ ، تعهدت الدول الحائزة للاسلحة النووية "بمواصلة المفاوضات بحسن نية لاتخاذ تدابير فعالة تتعلق بوقف سباق التسلح النووي في تاريخ مبكر ونزع السلاح النووي" . هذا فضلاً عن أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قد صرحا في إعلانهما المشترك الصادر في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ بشأن اتفاقهما على بدء المفاوضات المتعلقة بالفضاء والاسلحة النووية الاستراتيجية متوسطة المدى على السواء ، بأن هذه المفاوضات يجب أن تفضي في المطاف الاخير "إلى إزالة الاسلحة النووية إزالة كاملة في كل مكان" . وكانت أبلغ عبارة لهذه القاعدة الناشئة هي الإعلان الرسمي الذي صرح به زعيما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في جنيف في ١٩٨٥ "بأن الحرب النووية لا يمكن تحقيق النصر فيها ولا ينبغي شنها قط" .

وهكذا فإن الشعور السائد لدى شعوب العالم أجمع منذ تفجير القنبلة النووية الاولى فوق هيروشيما منذ ما يقرب من ٤٤ عاماً أصبح يمثل تدريجياً مبدأ معنوياً مقبولاً لدى الدول ذات السيادة . وينبغي الآن لحكومات الدول الاخرى الحائزة للاسلحة النووية أن تحذو حذو زعيمي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وأن تؤكد عدم وجوب شن حرب نووية قط وضرورة إزالة الاسلحة النووية إزالة كاملة في كل مكان .

هذا فضلاً عن أنه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تتعهد بعد بأن لا تكون البادئة في استخدام الأسلحة النووية أن تفعل ذلك . ويجب أن تتيسر هذه التعهدات بفضل النتيجة الإيجابية التي ستتمخض عن الجهود أحادية الطرف والجهود التي يتفاوض عليها لإصلاح الأوضاع التقليدية اللامتناسقة وتخفيض مستويات الأسلحة التقليدية .

ويجب أن تتمشى هذه الإعلانات مع استنكار الإنسان المعنوي لاستخدام الأسلحة النووية وأن تفضي في الواقع إلى حظر استخدام هذه الأسلحة حظراً متبادلاً . وينبغي من ثم تثبيت سياسة الإعلان بعدم بدء استخدام الأسلحة النووية عن طريق صك دولي ملزم قانوناً يرسي الالتزام بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية .

ومع ذلك ، ألا يكون <u>أي</u> استخدام للأسلحة النووية مخالفاً لما يمليه الضمير العام؟

ألا يكون <u>أي</u> استخدام للأسلحة النووية مخالفاً للمبادئ الأساسية التي ينطوي عليها القانون الإنساني للنزاع المسلح؟ لقد حان الوقت لدراسة الكيفية التي يمكن أن تترجم بها هذه القاعدة غير المدونة إلى قانون معاهدات ملزم .

لقد أضحت الحاجة ملحة الآن أكثر من ذي قبل إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية تمتثل لها جميع الدول . صحيح أن الوضع الدولي شهد تغييرات هامة في السنوات الأخيرة . فقد تحسنت العلاقات ما بين الدولتين العظميين ، وتحقق تقدم في تدابير الحد من التسلح ونزع السلاح . بيد أن التجارب النووية لا تزال مستمرة .

ففي عام ١٩٨٨ ، سجل ٣٨ تفجيراً نووياً: وأجرت الصين تفجيراً واحداً ، وفرنسا ثمانية تفجيرات والولايات المتحدة اثني عشر تفجيراً ، والاتحاد السوفياتي سبعة عشر تفجيراً . وكان الغرض الرئيسي منها مواصلة تحديث الأسلحة النووية . وتقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية العديد من الأسباب التقنية والأعذار السياسية لتبرير ما لا يمكن تبريره . والغالبية العظمى من الدول لا تتقبل تلك الأسباب ، ولم يسبق لها أن تقبلتها مطلقاً . وتتساءل تلك الدول عن شرعية استمرار التجارب النووية . إنها لا توافق على أن يقيس الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة قوة التجارب النووية المستمرة التي يجريها الطرف الآخر فحسب ، وإنما تطالب بالتحقق دولياً من عدم إجراء أي تجارب نووية على الإطلاق . إن ما تطالب به هو معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية .

ويتمثل أحدث تعبير عن الانشغال الواسع الانتشار بالحاجة الملحة إلى حظر كامل للتجارب النووية في المبادرة إلى عقد مؤتمر لتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب

النووية إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . وتأمل السويد في أن تحفز الضغوط الدولية في نهاية الأمر على التوصل إلى اتفاق بشأن بدء المفاوضات ، التي طال انتظارها بالفعل ، حول معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ، هنا في مؤتمر نزع السلاح .

فبعد سنوات من الإحباط بسبب عدم إحراز تقدم في البند الخاص بحظر التجارب ، نرى بعض الدلائل الموحية بالأمل بأنه يمكن في نهاية الأمر التغلب على جمود الموقف . ويود وفدي أن يشني على السفير ياماداً لما قام به من جهود للتوصل إلى توافق في الآراء حول مشروع ولاية اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية . ومن المعروف تماماً أن السويد تحبذ إجراء المفاوضات فوراً حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية . ولقد كان وفدي على استعداد منذ مدة طويلة لقبول أي ولاية تدفع بهذا البند إلى الأمام وتكون مقبولة من الوفود الأخرى . ومن الممكن ، إذا ما أبدت جميع الأطراف قدراً من المرونة ، أن تنشأ لجنة لحظر التجارب النووية تبدأ عملها في هذا الشهر .

رحب المجتمع العالمي قبل عام ونصف بمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى التي أبرمها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة كخطوة أولى نحو نزع السلاح النووي ، فلقد كانت فتحاً عظيماً أثار آمالاً وتوقعات كبيرة . وفي العام الماضي ، تصدق على المعاهدة وشرع في إزالة فئة كاملة من القذائف النووية .

تكاد الذكرى السنوية العشرون لمعاهدة عدم الانتشار أن تهل علينا قبل أن يتيسر لنا أن نشهد مستهل أول جزء صغير من التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية بنزع السلاح النووي حسبما تنص عليه المادة السادسة من هذه المعاهدة . وبمعنى آخر ، لقد انقضى عشرون عاماً منذ تعهد الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بمواصلة المفاوضات بإخلاص حول التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في وقت مبكر وبنزع السلاح النووي . وكانت معاهدة القوات النووية متوسطة المدى الخطوة الأولى في هذا الصدد . ولا يستطيع العالم أن ينتظر عشرين عاماً أخرى من أجل الخطوة التالية .

تقدمت السويد في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ١٩٨٨ بمبادرة بشأن قيام الأمم المتحدة بإعداد دراسة جديدة شاملة عن الأسلحة النووية . وعقد فريق الخبراء الحكومي المعين لإجراء دراسة الأمم المتحدة دورته الأولى في آذار/مارس من العام الحالي . وعلى عكس دراسة الأمم المتحدة الأخيرة التي لم تشارك فيها أي دولة حائزة للأسلحة النووية ، فإن ثلاثة منها تشارك في الدراسة الحالية ، وهي فرنسا والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة .

ولقد أجريت هذه الدراسة لتمحيص الاتجاهات التكنولوجية الماضية والحاضرة . فسنقوم ببحث المسائل المتعلقة باستحداث الاسلحة النووية وإنتاجها واختبارها ، والمذاهب النووية ، علاوة على عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالاسلحة النووية . وسنمعن النظر في مخاطر زيادة انتشار الاسلحة النووية وأهمية منع ذلك . وسنعالج الجهود المبذولة لتخفيض الاسلحة النووية وإنجاز حظر شامل للتجارب . وسنحلل أسلوب التحقق من الإذعان لمعاهدات نزع السلاح . وأخيراً ، فإننا نطمح إلى وضع توصيات سياسية ومقترحات لنزع السلاح . ومن المنتظر اكتمال التقرير في موعد يناسب انعقاد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار عام ١٩٩٠ ، ونأمل أن يكون له تأثيره على المؤتمر الاستعراضي .

ولا تزال معاهدة عدم الانتشار أهم الاتفاقات متعددة الاطراف للحد من التسلح حتى الآن . ولقد ساهمت بشكل بارز في تعزيز الاستقرار والامن الدوليين . وتتقيد ١٤٠ دولة في الوقت الحالي بالمعاهدة . بيد أن هناك بلداناً هامة قليلة لديها مرافق نووية غير خاضعة للضمانات لا تزال غير منضمة إلى المعاهدة . وسيظل هذا الوضع يهدد فعالية نظام عدم الانتشار . وتحث الحكومة السويدية جميع البلدان التي لم تتقيد بعد بالمعاهدة على أن تفعل ذلك .

وسيعقد في العام المقبل المؤتمر الرابع لاستعراض تنفيذ معاهدة عدم الانتشار . وسيكون هذا آخر مؤتمر استعراضي حتى عام ١٩٩٥ ، حيث سيتقرر في ذلك العام مستقبل نظام معاهدة عدم الانتشار . وقد أوفت جميع الدول غير الحائزة للاسلحة النووية بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار . ومن المحتم ، من أجل مصداقية نظام عدم الانتشار وبغية تعزيزه ، أن تفي الدول الحائزة للأسلحة النووية هي الاخرى بجميع التزاماتها . وينبغي للدول الحائزة للاسلحة النووية ، من أجل مصداقية نظام عدم الانتشار ، أن توافق على الفور على البدء في التفاوض حول معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . ومن أجل مصداقية نظام عدم الانتشار ، يجب أن يكون بوسع المؤتمر الاستعراضي الرابع أن يحقق مزيداً من تدابير نزع السلاح النووي الهامة .

لقد كانت معاهدة القوات النووية متوسطة المدى فتحاً من نواح عديدة . فللاول مرة في التاريخ يجري حالياً إزالة المواد النووية من الرؤوس النووية كنتيجة لاتفاق لنزع السلاح .

وترى حكومتي أنه لا ينبغي إعادة تدوير تلك المواد لاغراض التسليح . وينبغي لها ، إذا ما استخدمت في الاغراض السلمية ، أن تخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وينبغي ، في حقيقة الامر ، أن يكون مثل هذا التحقق جزءاً لا يتجزأ من عملية متواصلة صوب التخلص الكامل من الاسلحة النووية .

بيد أن إخضاع المواد الانشطارية المنقولة من الرؤوس النووية إلى الاستخدامات السلمية للضمانات شيء وحظر إنتاج مواد انشطارية إضافية لأغراض التسليح شيء مختلف تماماً . ولقد ظلت السويد لسنوات طويلة تحث على حظر هذا الإنتاج .

وترحب حكومتي بالقرار الذي أعلنه الرئيس غورباتشيف في نيسان/ابريل الماضي والذي يقضي بأن يتوقف الاتحاد السوفياتي هذا العام عن إنتاج اليورانيوم العالي الإثراء المخصص لأغراض التسليح النووي ، وأن يخطط لإغلاق مفاعلين ينتجان البلوتونيوم من أجل الأسلحة خلال هذا العام والعام المقبل ، بدون تشغيل أي مفاعلات جديدة . ونلاحظ في الوقت نفسه أن إنتاج البلوتونيوم والتريتيوم من أجل التسليح قد توقف في الولايات المتحدة . وترى السويد أن هذا يمثل وضعاً مؤاتياً لوقف إنتاج المواد الانشطارية من أجل الأسلحة النووية وغيرها من النبائط النووية المتفجرة وقفاً كاملاً ، والاتفاق على حظر إنتاجها . ولن يساهم مثل هذا التوقيف فقط في وقف سباق التسلح النووي ، وإنما سيسهل كذلك منع انتشار الأسلحة النووية . ومن الخطوات الهامة صوب توقيف يمكن التحقق منه ، ومن شروطه الأساسية ، الفصل الكامل ما بين القطاعين النوويين العسكري والمدني في جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية . ولذا ، تحث السويد جميع الدول على الموافقة على وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض التسليح وقفاً كاملاً .

هناك حاجة ماسة لنزع السلاح البحري - على الأقل نزع السلاح النووي البحري - وهناك حاجة إلى تدابير لبناء الثقة على الصعيد البحري . وتؤيد السويد الاقتراح الذي قدمته لجنة بالم منذ شهرين بحظر جميع الأسلحة النووية المحمولة بحراً فيما عدا تلك التي تحدد بوجه خاص عن طريق الاتفاق ، وذلك كتدبير مؤقت إلى أن يتحقق نزع السلاح النووي الشامل . وترحب حكومتي بخطط السلاح البحري للولايات المتحدة بالتخفيض التدريجي من جانب واحد لأنواع عديدة من القذائف النووية التعبوية .

ومنذ سنوات عديدة والسويد تحث على ضرورة حظر القذائف الانسيابية بعيدة المدى ذات القواعد البحرية ، ونقل جميع الأسلحة النووية التعبوية المحمولة على ظهر السفن الحربية إلى الشاطئ وعدم حملها على ظهر السفن في الدوريات الروتينية ، وتحديث القانون الراهن للأعمال الحربية في البحار ، والتخلي عن الممارسات العتيقة بعدم تأكيد أو نفي وجود أو عدم وجود الأسلحة النووية على ظهر السفن .

ومنذ أسابيع قليلة مضت جرت مداولات أخرى في مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح بشأن الأسلحة البحرية ونزع السلاح البحري . وتقدمت السويد في هذه المناسبة بورقتي عمل: الأولى بخصوص اتفاق متعدد الأطراف لمنع وقوع حوادث في البحر ، والأخرى بخصوص الألغام البحرية .

إن الأمن في البحار يتوقف على سلوك جميع الدول التي تمتلك أساطيل حربية وطنية . ومن ثم فإن السويد ترى أنه ينبغي أن يكون من مصلحة جميع تلك الدول ، بغض النظر عن حجم أساطيلها ، أن تتوصل إلى نظام دولي لمنع الحوادث . ويمكن تعزيز الطابع السلمي للبحار والمحيطات - وهي مشاع للجميع - بتدعيم القانون الدولي القائم . لقد اعتبرت الاتفاقات الثنائية القائمة بشأن منع وقوع الحوادث في البحر مفيدة وناجحة بشكل عام . وقد يكون من المجدي الاعتماد على أحكام تلك الاتفاقات لأجل وضع مدونة سلوك متعددة الأطراف .

وهناك أسباب عديدة تجعل عدداً من الدول ترى في الاتفاق المتعدد الأطراف ميزة . فأولاً ، لقد أبرمت الاتفاقات الثنائية القائمة بين دول بحرية كبرى تنتمي إلى تحالفات عسكرية متضادة . بيد أن للكثير من البلدان التي لا تنتمي إلى أي من التحالفات العسكرية الرئيسية اهتماماتها هي الأخرى . ويمكن أن يكون الاتفاق متعدد الأطراف أحد السبل لتلبية الاهتمامات الأمنية لتلك البلدان . وثانياً ، قد يخلق إبرام العديد من الاتفاقات الثنائية وضعاً مثيراً للاضطراب . فينبغي لنا عوضاً عن ذلك أن نسعى إلى بناء نظام صريح وشفاف من القواعد الدولية يطبق في هذا المجال . وثالثاً ، سيكون الاتفاق متعدد الأطراف لمنع الحوادث في البحار تدبيراً هاماً من تدابير بناء الثقة على الصعيد البحري ، وهكذا فإنه لن يساهم فقط في تعزيز الأمن في البحار وإنما في تعزيز السلم والأمن الدوليين بصفة عامة أيضاً . وتحبذ حكومتي الشروع في مفاوضات بشأن اتفاق متعدد الأطراف لمنع الحوادث في البحار . وكما قد تتذكرون ، فقد اقترحنا أن يضيف مؤتمر نزع السلاح هذه المسألة إلى جدول أعماله .

ترى حكومتي أن حظر الأسلحة الكيميائية حظراً شاملاً وفعالاً خلال المستقبل القريب ضروري على الإطلاق . فبدون ذلك سيظل خطر زيادة انتشار الأسلحة الكيميائية واستخدامها قائماً بيننا إلى الأبد . ويشعر الناس في كل مكان بالقلق بشأن الأسلحة الكيميائية ، ويسلمون بحتمية حظرها كلية . وترجع مواجهة هذا التحدي إذن إلى السياسيين والدبلوماسيين .

وفي ختام دورة الربيع ، طرح وفدي آراءه بإسهاب في الجلسة العامة بشأن المرحلة الراهنة من مفاوضات الأسلحة الكيميائية . ولذا فإنني سأقتصر على قليل من الاعتبارات الأساسية . لقد حقق مؤتمر نزع السلاح في السنوات الأخيرة تقدماً بالغاً صوب حظر الأسلحة الكيميائية . وبعد انعقاد مؤتمر باريس الذي أكد على الطابع الملح لمهمتنا ، قام الجهاز الذي أنشئ هنا في جنيف - تحت القيادة المبدعة للسفير موريل - بتناول أوجه هامة من التحدي الذي يواجهنا . غير أنه للأسف لم يكرس حتى الآن ما يكفي من الالتزام السياسي لبعض من أكثر القضايا إشكالاً وللمجالات الرئيسية . فلسنا ، على سبيل المثال ، على مقربة بعد من حل المسائل الصعبة المتصلة بالتفتيش

بالتحدي . ولم نحقق تقدماً كافياً بشأن مسألة المجلس التنفيذي ، أو ترتيب التدمير ، أو الحظر الكامل والفعال لاستخدام الأسلحة الكيميائية .

وبدلاً من التركيز على هذه المشكلات وغيرها من المشكلات الهامة ، فقد أنفق الكثير من الجهد في دراسة قضايا أقل إلحاحاً ، ومفاهيم جديدة من المحتمل أن تكون أقل جدوى . ولا يرجع ذلك بالطبع إلى سوء نوايا أي شخص . وإنما يرجع ببساطة إلى أنه لم يتم بعد حشد التزام سياسي يتسم بقدر كاف من القوة . فلن يكون من العسير التغلب على النقاط التقنية ما أن يتجلى الالتزام السياسي . ومن المؤسف أنه لا يبدو أن التطورات الإيجابية الحديثة في مجالات نزع السلاح الأخرى قد امتدت بعد إلى مجال الأسلحة الكيميائية وإذا ما تصدت الدولتان الكبريان لهذه القضية بهمة وحيوية ، أمكن اتخاذ خطوات عملاقة خلال أشهر قليلة .

والمبادرة الجديدة الوحيدة في هذا المجال هي مؤتمر كانبرا . وسيكون بوسع هذا المؤتمر أن يقدم مساهمة مفيدة إذا ما أدى إلى زيادة معرفة الصناعة الكيميائية بالآثار التي تترتب على الاتفاقية المقبلة ، وشجع الصناعة على التعاون من أجل تنفيذ أحكامها . والشيء الذي يجب ألا يفعله ذلك المؤتمر يا سيادة الرئيس هو أن يقصر تركيزنا على عدم انتشار الأسلحة الكيميائية . إذ أن ذلك من شأنه أن يصرف الانتباه عن العمل الذي نقوم به هنا في جنيف بدلاً من مساندته . والحل الوحيد للتهديد الذي تمثله الأسلحة الكيميائية هو عقد اتفاقية شاملة . ويجب علينا أن نقوم بجهود متضافرة لكفالة إبرامها بصفة عاجلة .

لقد كان هناك تحسن مطرد في المناخ السياسي الدولي في السنوات الأخيرة . وكان هناك تقدم ملحوظ في الحوار ما بين الدول الكبرى .

وقد حققت الأمم المتحدة سلسلة من النجاحات في حل المنازعات حلاً سلمياً . وأخيراً ، أخذت الدول تدرك أنها لا تستطيع تحقيق الأمن لنفسها على حساب الآخرين . ويتعين على تلك الدول أن تلتمس الأمن بشكل جماعي . لقد فشلت الدول في إنهاء جميع الحروب بواسطة شن الحرب . ولكي يتحقق السلم ، سيدي الرئيس ، يجب على الدول أن تعمل من أجله .

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر ممثلة السويد الموقرة على بيانها والكلمات الرقيقة التي وجهتها إليَّ . وأعطي الكلمة الآن إلى المتحدث التالي ، وهو ممثل البرازيل الموقر ، السفير أزامبوجا .

السيد دي أزامبوجا (البرازيل) (الكلمة بالإنكليزية): شكراً ، سيادة الرئيس . يود وفدي أن يعرب عن تهنئته الحارة لتوليكم رئاسة المؤتمر لشهر

حزيران/يونيه ونحن نبدأ دورتنا الصيفية . ليست البرازيل والمكسيك بلدين من إقليم واحد وخلفية ثقافية واحدة وحسب ، ولكن كانت تربطهما دائمة علاقات ثنائية ودية للغاية ، وقد أسهمتم سيادتكم عندما كنتم تشغلون منصب سفير للمكسيك في بلدنا إسهاماً كبيراً في هذا المناخ الطيب . إنني لن أستعرض إنجازاتكم وإسهاماتكم الشخصية المعروفة جداً في مجال نزع السلاح ، وإلا لكرَّمتُ لها بياني بأكمله . وأرجو أن تسامحني لو أشرت إلى تلك الأيام التي عملتُ فيها معكم في المكسيك في الستينات ، وكنتُ آنذاك عضواً شاباً في الوفد البرازيلي الذي عمل معكم في محاولة وضع نظام يكفل بقاء أمريكا اللاتينية خالية من الأسلحة النووية . وتظل قيادتكم الملهمة في ذلك الوقت بالنسبة لي مثالاً للدبلوماسية التي تنفذ بمهارة كبيرة وفن رجل الدولة العظيم . وهكذا ، فإني أرجو لسيادتكم كل نجاح كرئيس جديد لنا .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضاً لأشكر رئيسينا السابقين لشهري آذار/ مارس ونيسان/ابريل على العمل الممتاز ، وأقصد السفير سيمون بولو من كينيا ، وصديقي العزيز السفير ياماداً من اليابان . ويسرني كذلك يا سيدي أن أرى السيد بتسانوف رئيساً لوفد الاتحاد السوفياتي إلى مؤتمر نزع السلاح . وأرجو أن تقوم بيني وبينه نفس العلاقات المثمرة للغاية التي حظيت بها مع سلفه السفير يوري نزاركين .

إن الوقت الذي يكرِّسه مؤتمر نزع السلاح للبند ٤ من جدول أعماله يعكس بوضوح العزم الذي عبَّر عنه الإعلان الختامي الوفاقي لمؤتمر باريس ، على مضاعفة الجهود في سبيل وضع اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية . وقد أيَّد وفد بلادي هذه الخطوة تأييداً كاملاً ، بالأقوال والأفعال . فهو يدرك أن وضع صكٍّ عالمي غير تمييزي بشأن حظر استحداث الأسلحة الكيميائية وإنتاجها وتخزينها واستعمالها هو هدفٌ يمكن بلوغه رغم تعقيده ، مما يسوِّغ حتماً إجراء مفاوضاتٍ شاملة ومفصلة ومكثفة .

وأود بعد ما قلته آنفاً ، أن أشدد كغيري ممن سبقوني ، على أنَّ هذا السعي المحمود والملح لا ينبغي أن يعني ، بأي شكل من الأشكال ، إهمال هذه الهيئة لمجموع التزاماتها ، بصفتها المحفل المتعدد الأطراف الوحيد الذي منحه المجتمع الدولي ولاية للتفاوض بالتصميم نفسه ، على مختلف التدابير والاتفاقات التي لا بد منها لإقامة السلم والأمن في العالم . وإذا قام المؤتمر بالتركيز بصورة متزايدة ، وربما مطلقة في نهاية المطاف ، على مجال واحد من أعماله ، وأهمل مجالات عمله الأخرى تدريجياً ، لتناقض ذلك مع التزامه حيال قضية نزع السلاح العام والكامل الذي لا تُلزمه به الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرَّسة لنزع السلاح وحسب ، بل يُلزمه به أيضاً نص وروح العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة . وإذ أضع ذلك في الاعتبار ، وإذ أعرب عن اعتقادي الراسخ بأن هذا المؤتمر سيتناول في نهاية المطاف جميع المسائل المتصلة بنزع السلاح كما ينبغي ،

عبر البحث المجدي والعميق عن صيغ مقبولة للجميع ، أود أن أركز الآن على بعض جوانب البنود ١ ، ٣ ، ٥ ، ٦ من جدول أعمالنا ، التي أرى أنها تستوجب مراجعة وتدابير عاجلة من مؤتمر نزع السلاح . وسيتطلب ذلك تكرار بعض النقاط ، فأرجو أن تعذرني الجلسة العامة في ذلك .

في عام ١٩٨٢ ، أنشأ مؤتمر نزع السلاح بناء على البند ١ من جدول الأعمال فريق عمل يحمل ولاية تقتصر على التحقق من احترام معاهدة حظر شامل للتجارب وكان السبب المعلَن للطابع التقييدي لتلك المهمة أن المأزق الواضح الذي آلت إليه المفاوضات بين الدولتين العظميين آنذاك لم يسمح بنشوء نهج موسَّع وأكثر تنظيماً لإجراء مفاوضات متعددة الأطراف لعقد معاهدة حظر شامل للتجارب . وكان ذلك يعني بوضوح أن مدى تدخل المجتمع العالمي في الشؤون المتعلقة ببقائه الجماعي كان متوقفاً على حالة العلاقات بين الدولتين العظميين .

ولم يكن الوفد البرازيلي آنذاك يشاطر هذا الرأي ، ولا يزال على موقفه اليوم ، ولم يقبل العمل بموجب ولاية قائمة على أسس هذا الرأي إلا بصفة مؤقتة حصراً ، وكان يفترض طول الوقت أن الولاية لن تلبث أن تُعدَّل وتُحسَّن ، كما جرى الاتفاق على ذلك بوضوح . ولم تكن هذه التوقعات مثالية البتة ، بل كانت منذ عام ١٩٧٣ تستند بشكل واقعي إلى مختلف القرارات الصادرة عن الجمعية العامة التي دعتنا إلى الشروع سريعاً بمفاوضات متعددة الأطراف لعقد معاهدة حظر شامل للتجارب . إن استحالة اتخاذ قرار بتوافق الآراء بشأن هذه الأحكام وفشل الجهود المبذولة بصدد البند ١ من جدول الأعمال في ظل تلك القيود ، بيَّنا منذ عام ١٩٨٣ عدم جدوى الالتزام بولاية عام ١٩٨٣ أو أية ولاية مماثلة بعد ذلك .

لقد طرأت في السنوات التالية تغيرات عميقة على نوعية المفاوضات بين الدولتين العظميين في سعيهما إلى بلوغ درجات أرقى من تحديد الأسلحة مقبولة للطرفين دون أن يؤثر ذلك على أمنهما . وكجزء من هذه العملية ، جرى اقتراح تدابير كفيلة ببناء الثقة وتنفيذها على نحو لم يسبق له مثيل . وجرى الارتقاء بأساليب التحقق من احترام المعاهدات إلى دقائق وتفاصيل ما كان ليتصورها أحد من قبل ، حتى أن المزاعم السابقة حول استحالة التحقق من احترام الحظر الشامل للتجارب ، لم يعد لها في الواقع أساس تستند إليه .

ومن المسلم به الآن أن هذا التقارب الثنائي بشأن قضايا نزع السلاح يسَّر نجاح المفاوضات لعقد المعاهدة الخاصة بالقوات النووية المتوسطة المدى التي مهدت بدورها الطريق أمام اتفاق مقبل حول تخفيض ٥٠ في المائة من القوات النووية الاستراتيجية للدولتين العظميين . كما يُعتقد في الوقت الراهن أن الزخم الناتج حتى

اليوم سيقودهما إلى التصديق على المعاهدة المتعلقة بالتفجيرات النووية السلمية وعلى معاهدات الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية .

بينما يبدو أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يسعيان سعياً حثيثاً إلى بلوغ شروط لنزع السلاح مقبولة للطرفين ، لم يبدأ هذا المؤتمر بعد عمله بصدد البند ١ من جدول أعماله ، بما يتناسب مع قدرته الكامنة على التفاوض . لقد نالت المقترحات الهادفة إلى ذلك التي قدمتها مجموعة الـ ٢١ وتلك التي نصت عليها الوثيقة CD/520/Rev.2 ، وفي تاريخ أقرب الوثيقة CD/829 تأييداً واسعاً من عدد كبير من الوفود المجتمعة حول هذه المائدة وموافقة مباشرة من مجموعة البلدان الاشتراكية والصين . غير أن هذه الاقتراحات لم تنل توافق الآراء المطلوب ، ومن الواضح أن ذلك لم يكن بسبب "المناخ السياسي الصعب السائد بين الدولتين العظميين" ، كما كان يقال في السابق لدى رفض مبادرات مماثلة . لقد اتضح هذه المرة أن السبب الرئيسي لهذا الفشل هو الإصرار ، على نحو يتناقض مع المنطق وإرادة المجتمع الدولي ، على الفكرة التي تزعم أن المفاوضات المتعددة الأطراف والثنائية بشأن الحظر الشامل للتجارب تستبعد إحداهما الأخرى ، مهما كان إطارها الزمني ، ومن ثَم لا ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يمارس صلاحياته التفاوضية لمعالجة البند ١ من جدول أعماله .

غنيٌّ عن البيان أن أعضاء مؤتمر نزع السلاح الذين يواجهون هذه الظروف لن يلبثوا أن يعمدوا إلى البحث عن سبل أخرى للشروع في مفاوضات متعددة الأطراف فعلية لعقد معاهدة حظر شامل للتجارب . وقد تم العثور فعلاً على حل بديل وقابل للتنفيذ في معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، وعلى وجه التحديد في الفقرة الثانية من ديباجتها والفقرة الأولى من المادة الثانية ، اللتين تشيران معاً إلى إمكانية تحويل المعاهدة إلى معاهدة حظر شامل للتجارب عن طريق مؤتمر تعديلي . وفي العام الماضي ، قدمت المكسيك وإندونيسيا وبيرو وسري لانكا ويوغوسلافيا وفنزويلا ، فيما عُرف باسم مبادرة الأمم الست ، اقتراح تعديل إلى الأطراف الأصلية في معاهدة الحظر الشامل للتجارب ، لهذا الغرض .

أود أن أذكر في هذا الموضع ، أن البرازيل ، بوصفها عضواً دون تحفظات في معاهدة موسكو ، أيدت دائماً فكرة تحويل هذه المعاهدة إلى معاهدة حظر شامل لتجارب الأسلحة النووية . ففي عام ١٩٨٥ على سبيل المثال ، قدم الوفد البرازيلي ، في إحدى محاولاته لإنشاء هيئة فرعية بناء على البند ١ من جدول الأعمال ، مشروع مقرر إلى هذا المؤتمر CD/602 ورد به ما يلي: "مراعاة لضرورة التنفيذ الكامل لمعاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء التي عقدت عام ١٩٦٣ ، قرر مؤتمر نزع السلاح إنشاء لجنة مخصصة للبند ١ من جدول أعماله ، أي 'حظر التجارب النووية' ، من أجل بلوغ هذه الغاية ."

ومن أجل توضيح موقف بلدي في هذا الخصوص ، أضيف أن الولاية الخاصة بالمؤتمر التعديلي ، ينبغي في نظرنا أن تتماشى تماماً مع ديباجة معاهدة موسكو التي تحدد هدف "وقف جميع التفجيرات التجريبية للاسلحة النووية نهائياً ."

إننا نأمل ألا يُفسَّر انعقاد مؤتمر لتعديل معاهدة موسكو وتحويلها إلى معاهدة حظر شامل للتجارب ، وهو مؤتمر لن تتخلف البرازيل عن حضوره ، بأنه يقضي على الفرص المتاحة لمؤتمر نزع السلاح لدراسة البند ١ من جدول الأعمال بصورة وافية ، ونرجو أن يشاركنا في هذا الشعور أصحاب تلك المبادرة . فضلاً عن ذلك ، يعتقد وفد بلادي اعتقاداً راسخاً أن سعي المحفلين إلى بلوغ الغاية نفسها قد يتكامل إلى حد كبير ، ما دامت الولاية المعهودة إلى هيئة فرعية مكرسة للنظر في البند ١ من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح تتطابق مع الاساس التفاوضي الطبيعي لمؤتمر يعقد لتعديل معاهدة موسكو .

إن التصميم نفسه الذي ينبغي لنا أن نتشبث به في سعينا لبلوغ شروط وفاقية لبدء العمل بشأن البند ١ مطلوب أيضاً للتغلب على الصعوبات التي تتكرر لدى التطرق إلى بندين آخرين من بنود جدول الأعمال المعروفة بالبنود النووية ، هما وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، ومنع الحرب النووية ، بما في ذلك كافة الامور ذات الصلة . وبينما يدعي الكثيرون أن البندين ٢ و٣ يقتضيان مزيداً من التقييم قبل إجراء المفاوضات الفعلية بقسط معقول من النجاح ، لم تكن هناك إرادة مماثلة لإنشاء هيئات فرعية في مؤتمر نزع السلاح للبدء بسد هذه الثغرة على الاقل .

وفيما يتعلق بالبند النووي الآخر من جدول الأعمال ، وهو ضمانات الأمن السلبية ، أكد وفد بلادي دائماً أنه ليس من ضمانة فعلية ضد استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ، ما دامت الدول التي تملك السلاح النووي تنوي ، على ما يبدو ، الحفاظ على ترساناتها الذرية . ولم يمنعنا هذا الرأي بأي شكل من الاشكال من المساهمة في العمل الذي تنجزه حالياً اللجنة المخصصة وفق البند ٦ . ونرى أن ثمة نهجاً مختلفاً يمكن سلوكه في هذه المسألة ، ومع ذلك نرغب في المساهمة في الجهود الجادة التي ترمي إلى وضع أو تهذيب مفاهيم تتصل بهذه المسألة . وإذا أبدت جميع الاطراف المعنية استعداداً بناءاً مماثلاً لتيسَّر لمؤتمر نزع السلاح على الارجح إنشاء الهيئات الفرعية وفقاً للبندين ٢ و٣ أيضاً .

إن المآزق والصعوبات التي تعرض للمفاوضات ، على ما تثيره من ضيق ، إنما هي ظروف طبيعية في عملنا الذي لا بد أن يستفيد بصورة أو بأخرى من السعي إلى التغلب عليها . على أن هذه الظروف تثور في بعض الاحيان بشكل مفاجئ فيكون لها أثر مقلق للغاية ، ولا سيما حين تكون جميع الشروط المطلوبة للشروع بعمل ملموس قد اجتمعت .

ومن الأمثلة على ذلك ما حدث في اللجنة المخصصة للفضاء الخارجي أثناء الدورة الربيعية للمؤتمر . فكما نعلم جميعاً قام مؤتمر نزع السلاح بإنشاء هذه الهيئة الفرعية بناء على توصيات الجمعية العامة التي تستند إلى الافتراض القائل إن الفضاء الخارجي تنبغي وقايته من الكوارث التي تحيق بالبيئات الأخرى في كوكبنا .

لقد وضعنا في مؤتمر نزع السلاح ولاية ملائمة تتيح لنا السعي إلى بلوغ هذا الهدف الأساسي ؛ ووُضع برنامج عمل مناسب لتوجيه هذه الجهود ، بل وجرى الاتفاق على تعديل سيناريو العام الماضي لتوفير أنسب الشروط المقبولة للبدء بمساعينا . وكان الوفد البرازيلي من جهته مستعداً للعمل في هذا السياق مع الأخذ بعين الاعتبار أن مبدأ عدم عسكرة الفضاء الخارجي يشكل أيضاً شرطاً مسبقاً لا بد منه لاعتماد تدابير ملموسة في مجال نزع السلاح الإقليمي . كما أشارت وفود عديدة أخرى إلى استعدادها للنظر في جوانب أخرى من الموضوع . ولم ينتج عن هذه الجهود إلا الشيء اليسير .

وينبغي للجنة المخصصة للبند ٥ أن تضع جدول أعمالها بصورة سليمة لأن المناقشات الأولية مهما طالت لم تأت بعد بحل حاسم للخلافات الإجرائية التي تخفي في الواقع سؤالاً أساسياً هو: هل النظام القانوني الحالي للفضاء الخارجي كاف للحيلولة دون حدوث سباق للتسلح في تلك البيئة؟ لقد كان الوفد البرازيلي يرى دائماً أنه يجب توسيع النظام القانوني الحالي وتحسينه ، إذا رمنا النجاح في كبح مخاطر عسكرة الفضاء الخارجي المستمرة . وفي الوقت نفسه فإن وفد بلادي على استعداد للتعمق في نقاش أية ناحية من هذه المسألة بقسط وافر من المرونة . ولكننا لن نتغاضى عن أية محاولة لإطلاق أحكام مسبقة على العمل النهائي للجنة المخصصة ولا عن أية محاولة أخرى قد تفضي إلى مأزق بشكل يتعارض مع الافتراضات الأساسية التي أُنشئت بالاستناد إليها .

إن الصراحة التي حاولت من خلالها أن أعبر عن هذه الآراء ليست إلا جهداً آخر للإيجاز وتوضيح الأمور والسماح لنا بالسعي من أجل بلوغ هدفنا المشترك ، ألا وهو الحيلولة دون حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي . إن ما يثير قلقنا الشديد هو أن أي مبادرة لمناقشة العناصر الأساسية لهذا الموضوع في محافل أخرى قد لا تمثل محاولة لاستكمال العمل المنجز هنا وحسب ، بل قد تعكس أيضاً خيبة أمل في قدرة مؤتمر نزع السلاح على تولي مسؤولياته بالكامل .

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر ممثل البرازيل الموقر على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ . وأعطي الكلمة الآن لممثل المغرب الموقر ، السفير بنهيمه .

السيد بنهيمه (المغرب) (الكلمة بالفرنسية): شكراً سيادة الرئيس ، إنه لمن دواعي سروري العظيم أن أوجه إليكم تهنئتي الحارة بمناسبة توليكم رئاسة

المؤتمر . وأود كذلك أن أعلن عن تقديري الخاص لتفانيكم في خدمة السلم ونزع السلاح اللذين كرستم لهما جهودكم دون توقف منذ فترة طويلة ، مما أهّلكم لأعلى تقدير ألا وهو جائزة نوبل للسلم . إن خبرتكم الطويلة في مجال نزع السلاح وقدرتكم كمفاوض محنك إلى جانب صبركم الخارق سيسهمان دون أدنى شك في إعطاء زخم جديد لعملكم أثناء الدورة الصيفية . وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالسفير بتسانوف من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وأؤكد له تعاون وفدي معه .

في مثل هذا الوقت من السنة الماضية ، انعقدت الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . ومن المواضيع التي سادت جميع التدخلات وأحيت جميع المناقشات موضوع الفضاء الخارجي ومخاطر التسليح التي تهدده . وصنّفت مجلة "وقائع الأمم المتحدة" في عددها الصادر في شهر أيلول/سبتمبر الماضي هذا الموضوع نفسه بوصفه يحتل المرتبة الأولى من بين المعوقات الست التي حالت دون التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية .

وفي الدورة العادية الثالثة والأربعين المعقودة في الخريف الماضي تناولت الجمعية العامة من جديد في نقاش مطول مشاغل المجتمع الدولي المتعلقة بتصعيد سباق التسلح في الفضاء . ومن بين القرارات الـ ٧٦ التي اعتمدتها الجمعية العامة بشأن مسائل نزع السلاح ، كان القرار المتعلق بالفضاء هو القرار الوحيد الذي حظي بقبول جميع الوفود باستثناء واحد . وهذا التأييد الإجماعي تقريباً من جميع أعضاء الأمم المتحدة للقرار ٧٠/٤٣ إنما هو تعبير عالمي على الرغبة في العمل على تحقيق هدف مشترك للإنسانية جمعاء ، ألا وهو هدف منع سباق التسلح في الفضاء . ولا يقتصر هذا القرار على التذكير بأن الفضاء هو ميراث مشترك للإنسانية ، بل إنه يؤكد من جديد ، فضلاً عن ذلك ، أن استكشاف واستخدام الفضاء ، يجب القيام بهما لفائدة جميع البلدان وفي مصلحتها بصرف النظر عن درجة تطورها الاقتصادي أو العلمي . ويعرب القرار عن حالة القلق الدولي إزاء الخطر الذي قد يهدد الإنسانية من جراء سباق التسلح في الفضاء . ولمواجهة هذا الخطر ، يتوجه هذا القرار إلى جميع الدول ، ولا سيما الحائزة منها لإمكانيات فضائية قوية ، مطالباً إياها أن تجنب الفضاء خطر سباق التسلح وأن تشجع على جعله ميداناً للتعاون واستخدامه في أغراض سلمية . ورجا القرار من القوتين الفضائيتين العظميين أن تواصلا مفاوضاتهما الثنائية بهدف التوصل سريعاً إلى اتفاق بشأن منع سباق للتسلح في الفضاء . بيد أن ما تجدر الإشارة إليه في هذا القرار هو الدور الأساسي المعترف به لمؤتمر نزع السلاح في التفاوض بشأن اتفاق أو عدة اتفاقات متعددة الأطراف بشأن هذه المسألة . وهو دور ناتج عن الفقرة ٨٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح والتي جاء فيها ما يلي: "للحيلولة دون حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ، ينبغي اتخاذ مزيد من التدابير وإجراء مفاوضات دولية مناسبة" .

ولتنفيذ أحكام هذه الفقرة ، أنشأ مؤتمر نزع السلاح منذ عام ١٩٨٥ لجنة خاصة . وللأسف ، ونظراً للولاية المتواضعة للغاية التي أُسندت إلى هذا الإطار الوظيفي ، فإنه لم يكن قادراً على تلبية رغبات المجتمع الدولي . وبالفعل ، فإن نص الولاية ، على العكس من إشراك اللجنة في عملية تفاوض بشأن مسألة منع سباق التسلح في الفضاء ، يقصر مهمتها على ... دراسة بوصفها خطوة أولى ... وبحث عام يتعلق بالموضوع . وصحيح أن هذه العبارات كانت نتيجة توافق تم التوصل إليه بعد مفاوضات مضنية ، غير أنه صحيح أيضاً أن هذا التوافق كان محدوداً زمنياً بقدر ما كان يتعين بدء عملية التفاوض في مرحلة لاحقة . وبعد مضي خمس سنوات ، علينا أن نُقر للأسف أن نص الولاية أصبح غير قابل للتغيير ما دامت جميع المحاولات الرامية إلى تنقيحه وفقاً لأحكام الفقرة ٨٠ من الوثيقة الختامية تصطدم كل مرة بالرفض . وهذا ما أفضى على مر السنين إلى تكريس "وضع راهن" يوشك أن يشل جهازاً نعقد عليه آمالاً كبيرة .

إن منح اللجنة المخصصة المعنية بالفضاء ولاية للتفاوض ليس غاية في حد ذاته . فهذه الولاية هي السبيل الوحيد الذي تحدده لنا قرارات الجمعية العامة ذات الصلة . وهي كذلك أفضل طريقة للاستجابة لمشاغل المجتمع الدولي . وفي الربيع الماضي ، حاولت كافة البلدان المحايدة والبلدان غير المنحازة مرة أخرى ، مدفوعة بجميع هذه الاعتبارات ، أن تنفذ القرارات سالفة الذكر . وكان يحدونا أمل وطيد في تحقيق هدف التفاوض الذي يصبو إليه مؤتمرنا باقتراح إسناد ولاية إلى اللجنة المذكورة تكون مطابقة للهدف المنشود . وكما هو الشأن في السنوات السابقة ، فإنه لم يتم ، مع ذلك ، التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذا الهدف .

ودفعتنا المسؤولية السياسية التي نتحملها جميعاً بوصفنا أعضاء مؤتمر نزع السلاح على الثبات في موقفنا المرن ، الذي لولاه ما ظهرت اللجنة المذكورة إلى الوجود . واستئناف هذه الهيئة الفرعية لنشاطها يبعث في نفوسنا شيئاً من الرضى غير أن خيبة أملنا تظل كاملة إزاء عدم التقيد بالمخطط الذي أفضى في السنوات الأخيرة إلى اعتماد الولاية . ولعله كان بودنا ، فضلاً عن ذلك ، أن يشجع الاعتماد المتأخر لهذه الولاية أعضاء المؤتمر على مباشرة أعمال اللجنة بالسرعة المرجوة ، لكنه لم يحدث شيء من ذلك . وبل بالعكس ، فقد حالت بلبلة إجرائية دون شروع اللجنة في تنفيذ ولايتها مما لم يمكنها سوى من عقد بعض جلسات عمل خلال دورة الربيع . وفي هذا الصدد ، يود وفد بلادي أن يعرب عن أمله في ألا تبرز مثل هذه المشاكل الإجرائية في المستقبل ، وذلك حتى لا تؤخر أو تمنع هذه الهيئة من أداء المهمة التي أوكلها لها المؤتمر .

لقد أسهم العمل الذي أنجزته اللجنة المخصصة المعنية بالفضاء في إحراز تقدم في بحث وتحديد مختلف المسائل المتصلة بمنع سباق التسلح في الفضاء . فالمناقشات

التي دارت خلاله ، حتى وإن كانت تكرارية أحياناً ، فإنها كانت غنية بالدروس ، إذ أنها لم تسمح بفهم عدد معين من المشاكل المسلم بتعقيدها لدى الجميع وحسب ، بل إنها سمحت كذلك بإدراك المواقف التي كانت مطروحة إدراكاً أفضل . ومن هذا المنطلق بالذات ينوي وفد بلدي إبداء بعض الملاحظات بشأن النقاط الثلاث التي يتكون منها برنامج عمل اللجنة .

وفيما يتعلق بالمسألة الأولى المتصلة ببحث وتحديد المسائل المتصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء ، فإن وفد بلدي يرى أنه ينبغي تسخير كل شيء حتى يظل الفضاء الخارجي الميراث المشترك للإنسانية .

وتحقيق مثل هذا الهدف الذي يُعد مع ذلك قيماً في نظر جميع أعضاء المجتمع الدولي لا بد أن يمر بخيار يتمثل في جعل استكشاف واستخدام الفضاء ميداناً للتعاون الدولي لا يخدم سوى الأغراض السلمية ومصلحة جميع البلدان دون استثناء . وكان اكتشاف الذرة وغزو الفضاء الإنجازين العلميين والتكنولوجيين الرئيسيين اللذين تحققا في النصف الثاني من هذا القرن . واستخدمت الذرة في تطبيقات مدنية عديدة كانت تحمل آمالاً كباراً للإنسانية جمعاء . ولكنها للأسف أدت إلى تطوير ترسانة كاملة من الأسلحة النووية القادرة على إبادة الحضارة الإنسانية . أما غزو الفضاء ، فمؤكد أنه فتح مجالات جديدة من النشاط والبحث . ومن ثَمَّ كان سبباً في إيجاد حلول للعديد من المشاكل التي كانت تواجه الإنسان في الأرض . وفي هذا الصدد ، تجدر الإشارة إلى تنبؤات الحالة الجوية التي أصبحت تعطى بدقة أكثر وفي مدة زمنية أقصر بفضل التوابع الاصطناعية . ومكّن استكشاف الأرض بواسطة الكشف من بعد من تحقيق نتائج لم تكن منتظرة في الزراعة والهيدرولوجيا والجيولوجيا ، والبيئة وعلم المحيطات ، وهناك أيضاً الاتصالات بالتوابع الاصطناعية والملاحة اللاسلكية إلخ ... .

وللأسف ، لم يقتصر استخدام الفضاء على هذه الأغراض السلمية والمدنية فحسب . وبالفعل ، فمن بين التوابع البالغ عددها ٣٥٠٠ تابع التي أُطلقت منذ عام ١٩٥٧ ، هناك ٧٥ في المائة منها تقوم بمهام عسكرية ، ومهام رصد ومراقبة وتصوير وكشف إطلاق القذائف ، ومراقبة مناطق النزاع ، والإنذار المبكر ، إلخ .. ولا بد أن نضيف إلى هذه الأنشطة التي تمثل في الواقع امتداداً للأنشطة الفضائية المدنية البحتة ذات الأغراض العسكرية التطورات الأخيرة التي تحققت خلال الثمانينات والمتمثلة في تطوير منظومات جديدة من الأسلحة واختبارها ووزعها الأكثر من محتمل ، والتي يمكن أن تستخدم في الفضاء أو انطلاقاً منه .

واستناداً لما سبق ذكره علينا أن نُقر بأنه لا يمكن الفصل بين غزو الفضاء وسباق التسلح ، ولا سيما النووي . وفضلاً عن ذلك ، فإن استكشاف الفضاء واستخدامه قد

تمّا في سياق عالمي من المنافسة بين الشرق والغرب وفي سياق سباق التسلح بين القوتين العظميين . ولعل هذه الحقيقة هي ما ألهمت نبوة كوستوفرلي وبهوبندراجازاني في كتابهما "العد التنازلي لحرب الفضاء - Countdown to Space War" التي تقول: "إذا نشبت حرب بين القوتين العظميين بعد عام ١٩٩٠ فإن من المرجح أكثر أن تندلع في الفضاء" .

وفيما يتعلق بالاتفاقات القائمة ذات الصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء ، يرى وفد بلدي أن مجموعة القوانين المطبقة على الفضاء الكوني لا تزال غير كافية كما يصر على الاعتقاد بأن ميثاق الأمم المتحدة لا يزال هو أساس قواعد القانون الدولي التي تحكم جميع الأنشطة الفضائية . وطبيعي أن تهتدي الدول في أنشطتها في الفضاء بأحكام هذا الميثاق الناظمة لعلاقاتها في الأرض . وهكذا يتسع نطاق مبدأ عدم استعمال القوة ليشمل الفضاء بهدف ضمان حماية الأجسام الفضائية . بيد أن الواقع يجبرنا على أن نشارك في رأي الذين يرون أنه ما دام هذا المبدأ نفسه غير منطبق في الأرض فإنه سيكون من قبيل الادعاء أن نراهن على تطبيقه في الفضاء . ومع ذلك فإن هذه الفجوة في الميثاق ولّدت حالة من الوعي الدولي مؤيدة لفكرة وضع قانون يتعلق بالفضاء . وما شجع على وضع هذا القانون هو أنه كان تولد لدى الدول ، ومن بينها الدول التي بادرت بغزو الفضاء ، شعور بهذه الحاجة القانونية وقبول لها . وتجسد قانون الفضاء تدريجياً في مجموعة من الصكوك الدولية ، ولا سيما معاهدة المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي ، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى لعام ١٩٦٧ ، واتفاق إنقاذ الملاحين الفضائيين وإعادة الملاحين الفضائيين ورد الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٨ ، واتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية لعام ١٩٧٢ ، واتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي لعام ١٩٧٥ ، والاتفاق المنظم لأنشطة الدول على القمر والأجرام السماوية الأخرى لعام ١٩٧٩ ، وكذلك في عدد من الاتفاقات الثنائية وأشهرها معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

ودونت هذه الاتفاقات المتعددة الأطراف عدداً من المبادئ ، منها: حظر وضع أي سلاح نووي أو أي سلاح من أسلحة الدمار الشامل في مدار حول الأرض ؛ وعدم استخدام القمر والأجرام السماوية الأخرى إلا في الأغراض السلمية ؛ حظر إعداد قواعد للمنشآت العسكرية أو اختبار أسلحة أياً كان نوعها أو تنفيذ مناورات عسكرية على الأجرام السماوية ؛ حظر اختبار أسلحة نووية أو إجراء تفجيرات نووية في الفضاء .

صحيح أن هذه المبادئ شكلت عقبات أمام سباق التسلح في الفضاء . بيد أنه لم يكن من شأنها أن تشكل "درعاً قانونياً" يمنع أي تسليح للفضاء أو حدوث سباق تسلح فيه . ويُنظر إلى قيمة هذه القواعد بوصفها مجموعة قيود تحدُّ من بعض الأنشطة

العسكرية دون القدرة على إدراجها ضمن حظر شامل . وهذا ما تسبب في وجود عدد من المخارج ومواطن الضعف التي أمكن أن يتسرب منها ما يصفه بحق الخبراء في هذا الميدان بعبارة "سباق التسلح الزاحف" . وتمشياً مع هذه الأفكار يمكننا أن نذكر على سبيل المثال معاهدة عام ١٩٦٧ المتعلقة بالفضاء الخارجي التي يُقر الجميع بنطاقها المحدود . وتحظر هذه المعاهدة إدخال الأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل في الفضاء ، ولكنها تسمح بإمكانية وضع أسلحة أخرى مثل الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية أو شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

وتجدر الإشارة إلى وجود مشكلة أخرى ذات أهمية كبيرة فيما يتعلق بمسألة "عدم العسكرة" كما هو منصوص عليه في هذه المعاهدات . ويقتصر تطبيق هذا المفهوم على الفضاء النجمي وحده ، أي على القمر والأجرام السماوية الأخرى ، مما يجرده من أي مفعول في بقية الفضاء الكوني . وفضلاً عن ذلك ، لا تزال التفسيرات المتضاربة تحول دون التوصل إلى مفهوم واحد لعبارة "الأغراض السلمية" .

وتضاف إلى هذه الفجوات القانونية المقولة التي مؤداها أن تطور العلوم والتكنولوجيا الفضائية ، مقرونة بالمشاريع والبرامج الفضائية ولا سيما العسكرية منها ، يتقدم بوتيرة أسرع من الوتيرة التي يتقدم بها قانون الفضاء . ولذلك فإننا مدعوون لأن نستنتج عدم كفاية الصكوك القانونية الدولية السارية المفعول لمنع سباق التسلح في الفضاء . ولهذا السبب ، فإننا ننضم في تحليلنا إلى العديد من الوفود لنؤكد الحاجة الملحة إلى استكمال وتعزيز وتوسيع النظام القانوني الحالي بهدف الحيلولة بفعالية دون حدوث أي سباق للتسلح بجميع أشكاله في الفضاء .

إن المناقشات التي جرت داخل اللجنة المخصصة المعنية بالفضاء منذ إنشائها في عام ١٩٨٥ كانت مناقشات خصبة فيما يتعلق بالجانب الثالث من أعمالها . وبالفعل ، فقد سجلت اللجنة عدداً من الاقتراحات التي تتطلب إبداء ملاحظتين هما: أن هذه الاقتراحات كانت متنوعة وصادرة عن جميع الأفرقة ، بما يمثل عملاً وجهداً جماعيين يستحقان التقدير . وأثبتت هذه الاقتراحات وهذه المبادرات بحكم تنوعها وكثرة مقدميها أن الأمر لا يتعلق هنا بموضوع يستوجب التفكير وحسب ، بل يتعلق أيضاً بعمل ينبغي إنجازه ومهمة ينبغي الشروع فيها . وفي هذا الصدد ، فإن وفد بلدي لا ينوي إطلاقاً استعراض جميع هذه الاقتراحات التي بادر الوفد المنغولي بنجاح بتجميعها في الوثيقة CD/905 . كما أنه لا ينوي الإعراب عن تفضيله لهذا الاقتراح أو ذاك ، ذلك أنه يرى أن الخيارات التي ستحظى بقبول اللجنة النهائي إنما هي خيارات يمليها بالفعل الهدف الذي ينبغي تحقيقه ، ألا وهو هدف منع سباق التسلح في الفضاء ، ناهيك أن السبل والوسائل اللازمة لتحقيقه سبق تعريفها في الوثيقة الختامية وكذلك في قرار الجمعية العامة ذي الصلة الذي سبق أن أشرنا إليه سالفاً .

وما يود وفد بلدي تأكيده هو أن اللجنة المخصصة المعنية بالفضاء تمر بمنعرج حاسم في عملها . وقد تمكنت بفضل السنوات الاربعة الماضية من العمل من تشخيص الفضاء ، بل وإجراء تحليل شامل للانشطة الجارية فيه ، ولا سيما العسكرية منها . وانطلاقاً من هذا العمل ، يتعين على اللجنة أن تنتقل إلى المرحلة التالية ، وهي المرحلة التي ستتمثل في إيجاد أجوبة شافية للاسئلة المطروحة وحلول لحالات الشذوذ التي تم تسجيلها بوجه خاص في "النسيج القانوني" للفضاء . وهذا العمل ليس عملاً سهلاً إذ أننا لا نجهل العقبات التي تواجهها اللجنة في مهمتها ، ناهيك أن الاختلافات بين الوفود متعددة وعميقة . بيد أنه مهما كانت الخلافات كبيرة ، فإنه ينبغي ألا تشكل عائقاً يشل عملنا بل ينبغي أن تكون عاملاً يحثنا على مضاعفة جهودنا بهدف تحقيق هدفنا المشترك .

وجلي أن نظرتنا إلى ما نأمله من هذه اللجنة تتسم بالتفاؤل . وبالفعل ، وبصرف النظر عن البعد السياسي الذي يفصل بين الراغبين في مجرد تعزيز القانون الفضائي الساري المفعول وبين الداعين إلى حلول جذرية بواسطة الصكوك الجديدة ، ولا سيما المتعلقة منها بحظر استفحال القوة في الفضاء وحظر وضع أي نوع من الاسلحة في الفضاء ، وكذلك الصكوك المؤيدة لاتخاذ تدابير محدودة بهدف تعزيز الثقة أو ضمان حصانة التوابع الاصطناعية ، فإننا نلاحظ وجود قاسمين مشتركين يتمثلان في إدراك مشترك - وإن كان غير متكافئ أحياناً - لحظر تسليح الفضاء ، ورغبة مشتركة في العمل على منع سباق التسلح في الفضاء . ومن ثم ، فإن العنصرين المكونين لما لاحظناه يشجعاننا في تقييمنا لما أنجزته اللجنة من عمل حتى الآن . وفضلاً عن ذلك ، فإنهما يوفران لنا من الاسباب ما يجعلنا نثق في قدرة هذه الهيئة على أن تتناول بشجاعة الاقتراحات والمبادرات التي تستطيع أن تواجه بشكل ملموس مخاطر سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

وفي عام ١٩٨٤ ، أي قبل أن يُنشئ مؤتمر نزع السلاح لجنته المخصصة المعنية بالفضاء بسنة واحدة ، كرست أكاديمية المملكة المغربية دورتها في ربيع ذلك العام للنظر في "آداب غزو الفضاء" . وبعث أحد أعضائها المشهورين ، ملاح الفضاء الامريكي نيل أ . أرمسترنغ ، الذي كان أول من خطا على القمر ، برسالة عنوانها "معرفة الارض من جديد انطلاقاً من استكشاف الفضاء" اختتمها بهذه العبارات: "إن استكشاف الفضاء قد آل في الواقع إلى اكتساب معلومات قيمة عن الارض ... إن استكشاف الفضاء كان استكشافاً للارض أيضاً" . وهذا التأكيد الذي يوضح على نحو مركز للغاية الصلة الوثيقة بين الفضاء والارض يدفعني إلى الإعراب عن الامل في أن يظل الفضاء دائماً مجالاً للتعاون المفيد والسلم لصالح جميع شعوب الارض . وأتمنى أن يُكتب للعمل الذي تنكب عليه اللجنة حالياً أن يتوجه الوجهة التي تفضي بها إلى اعتماد تدابير أو اتفاقات تجنب الفضاء ، هذا الامتداد الطبيعي لكوكبنا ، آفة سباق التسلح إلى الأبد .

ولا يسعني أن أختم كلمتي دون أن أهنئ بحرارة السفير السيد بايار من منغوليا الذي يترأس اللجنة المخصصة للفضاء للمرة الثانية . وقد لقيت الصفات التي أثبتها خلال رئاسته الأولى التقدير بالإجماع وإننا نرجو له نجاحاً كبيراً في ولايته الجديدة ونؤكد له تقديرنا الكامل .

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر ممثل المغرب الموقر على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها إليَّ . وقد استمعنا الآن إلى ثلاثة متحدثين . والمتحدث الرابع اليوم هو فخامة الوزير الاسترالي للتجارة والشؤون الخارجية ، السناتور غاريث إيفانس ، الذي تأخر هذا الصباح بسبب مهام رسمية ضرورية . وبالتالي سوف نستمع إلى بيانه بعد ظهر اليوم ابتداء من الساعة ١٥/٣٠ في الجلسة العامة . وفي هذه الأثناء أدعو ممثل إيران الموقر الذي طلب الكلمة .

السيد أسدي (جمهورية إيران الإسلامية) (الكلمة بالإنكليزية): بعميق الأسى والأسف أبلغ مؤتمر نزع السلاح بوفاة الإمام روح الله خميني زعيم الثورة الإسلامية ومؤسس جمهورية إيران الإسلامية ، في ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٩ . وهي وفاة محزنة وفي غير أوانها . إن جمهورية إيران الإسلامية بل والعالم الإسلامي أجمع في الواقع قد فقدا زعيماً لا مثيل له ، وعالماً جليلاً في اللاهوت والفلسفة ، ورجل معرفة وفضيلة لا يحتاج نضاله الطويل والمتواصل في سبيل الإسلام ونصرة المظلومين إلى تعريف . إن الحملة النبيلة التي قادها الإمام خميني من أجل المظلومين وإعادة تأكيد هوية وكرامة المسلم وتحقيق العدالة للمظلومين قد أكسبته حب وإعجاب الجماهير المقهورة في جميع أنحاء العالم ، بما فيها جماهير المسلمين . وقد أيقظت شجاعته المثالية وتصميمه في الدفاع عن المبادئ والقيم الإسلامية وتحقيق المثل الإسلامية إحساساً جديداً بالهوية بين مسلمي العالم ووضعت حجر الزاوية لنهضة إسلامية كاملة . وتشهد مشاعر الحزن التي أظهرتها الجموع الحزينة على فقد الإمام في مختلف البلدان على أنه ترك أثراً لن يمحى أبداً في ضمير وذاكرة الجيل الحالي . ولا شك أن أجيال المستقبل سوف تتعلق بالقيم العظيمة لحياة ونضال الإمام الخميني وتفانيه لنصرة الحق والعدل .

وأود باسمي ، وباسم وفدي ، وباسم السفير ناصري ، وحكومة وشعب إيران أن أشكر جميع الذين أعربوا عن مشاعرهم وتعازيهم ، سواء شخصياً ، أو بالتوقيع في سجل العزاء الذي فتح في مقرنا في الأسبوع الماضي . وأؤكد لكم أيها الدبلوماسيون الزملاء الموقرون أن حكومتي وأسرة الإمام الخميني سوف تبلغان على النحو الواجب بمشاعركم .

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أود الآن أن أشير إلى بعض المسائل المتصلة بعملنا . وكما هي العادة ، علينا أن نعتمد برنامج عملنا للجزء الثاني من الدورة الحالية ، وقد تلقت الأمانة أيضاً طلبات من بعض الدول غير الأعضاء للاشتراك

في عملنا . فإذا لم يكن هناك اعتراض ، فإننا سنعقد جلسة غير رسمية بعد انتهاء قائمة المتحدثين ، وذلك لفحص هذه المسائل . ومن ثم نستأنف الجلسة العامة لاعتماد الترتيبات التي نتوصل إليها . فإذا لم تكن هناك اعتراضات ، فإننا سنعمل بهذا الاسلوب .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): طلبت من الامانة تعميم نسخة من رسالة وردت من رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الثالث لأطراف معاهدة حظر وضع الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل على قاع البحار والمحيطات وفي باطن أرضها ، يشير فيها إلى الفقرة ٣٣ من تقرير اللجنة . وجاء في تلك الفقرة "إذ تشير اللجنة التحضيرية إلى الطلب الوارد في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثاني لأطراف المعاهدة فيما يتعلق بالمادة الخامسة ، قررت اللجنة التحضيرية دعوة مؤتمر نزع السلاح إلى المبادرة بسرعة إلى النظر في مزيد من التدابير في مجال نزع السلاح بهدف منع سباق التسلح في قاع البحار والمحيطات وفي باطن أرضها . وفي هذا الصدد ، قررت اللجنة التحضيرية أن تطلب من مؤتمر نزع السلاح أن يمكّن الدول الأطراف غير الاعضاء في مؤتمر نزع السلاح من الاشتراك في هذا النظر وفقاً لنظامه الداخلي" .

ونظراً لعدم وجود متحدثين آخرين في الوقت الحاضر ، فإني أرفع الجلسة العامة وأدعو لعقد الجلسة غير الرسمية التي اتفقنا على عقدها اليوم للنظر في برنامج العمل وفي الطلبات التي قدمتها الدول غير الاعضاء للاشتراك في أعمالنا .

رفعت الجلسة في الساعة ١١/٣٥ واستؤنفت في الساعة ١١/٣٨

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): تستأنف الجلسة العامة ٥٠٨ لاعتماد مقررات بشأن المسائل التي نوقشت بصفة غير رسمية . وفيما يتعلق ببرنامج العمل (CD/WP.364) ، فإني أفهم أنه لا توجد اعتراضات عليه من أي من أعضاء المؤتمر . وفي هذه الحالة فإني أعلن إقرار برنامج العمل .

وفيما يتصل بالطلبين المقدمين من سوريا والاردن للاشتراك في أعمالنا ، والواردين في الوثيقتين CD/WP.365 وAdd.1 ، فإني أفهم أيضاً أنه لا توجد ملاحظات أو اعتراضات ، وبالتالي بوسعنا الموافقة عليهما بتوافق الآراء . وهكذا تمت الموافقة على الطلبين .

وكما أعلنت من قبل ، فإننا سنرفع الجلسة العامة الآن حتى الساعة ١٥/٣٠ بعد الظهر ، وعندئذ سيستمع المؤتمر إلى كلمة فخامة الوزير الاسترالي للتجارة والشؤون

الخارجية ، السناتور غاريث إيفانز . وقد أبلغتني الأمانة أنه بناء على اتفاق اللجنة المخصصة للأسلحة الإشعاعية ، فإن فريق الاتصال ألف التابع لتلك اللجنة سوف ينعقد فور رفع الجلسة العامة وحتى الساعة ١٣/٠٠ في هذه القاعة نفسها .

رفعت الجلسة في الساعة ١١/٤٠ واستؤنفت في الساعة ١٥/٤٠

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): تستأنف الجلسة العامة ٥٠٨ لمؤتمر نزع السلاح .

باسم المؤتمر وباسمي ، يسرني أن أرحب بفخامة الوزير الاسترالي للتجارة والشؤون الخارجية ، السناتور غاريث إيفانز الذي حضر لإلقاء كلمة أمام المؤتمر . والسناتور إيفانز الذي له سجل علمي زاخر في مجال القانون الدستوري ، كانت له حياة سياسية لامعة في برلمان بلده منذ عام ١٩٧٨ ، حتى ارتقى إلى المسؤولية الحساسة التي تنطوي عليها إدارة أعمال الحكومة في مجلس الشيوخ . وللسناتور إيفانز أيضاً خبرة دولية واسعة نتيجة أدائه لوظائف حكومية على مستوى عال ، وقد سبق له متابعة أعمالنا في ٧ شباط/فبراير ١٩٨٥ عندما حضر الجلسة العامة ٢٨٩ كمساعد لوزير الخارجية . وزيارته الثانية للمؤتمر شاهد على اهتمام أستراليا ومشاركتها النشطة في جميع مسائل نزع السلاح . والآن أعطي الكلمة لفخامة الوزير الاسترالي للتجارة والشؤون الخارجية ، السناتور غاريث إيفانز .

السيد إيفانز (أستراليا) (الكلمة بالإنكليزية): يسرني في الحقيقة أن أخاطب مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى ، سيادة الرئيس ، وبخاصة في هذه المناسبة أن أفعل ذلك في ظل رئاستكم للمؤتمر . إن عملكم الشخصي البارز الذي لا يكل في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح معروف لنا جيداً في أستراليا ، ليس على الأقل بالطبع بسبب حصولكم على جائزة نوبل للسلم . إنني سعيد جداً بفرصة التحدث في مؤتمر تحت رئاستكم .

إننا نجتاز مرحلة تتسم بأهمية بالغة لمستقبل المجتمع الدولي . لقد بلغنا ، كما سلّم بذلك الكثيرون ، نقطة حاسمة في العلاقات الدولية . إن الحرب الباردة لم تنته في يوم واحد توقفت فيه المعارك أو وُقّعت فيه معاهدة سلام . بل تم ذلك حين أعادت الدولتان العظميان النظر في مصالحهما الوطنية ووسائل تعزيزها وعكفتا على إجراء فحص شامل لنهجهما بكامله في مجال الردع النووي وسباق التسلح .

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، اجتمع في هذه المدينة الرئيس ريغان والأمين العام غورباتشيف ، كما كان حينذاك ، وأعلنا معاً أن ما من نصر في الحرب النووية

وأن مثل هذه الحرب لا يجب أن تخاض أبداً . وفي السنوات التالية شهدنا سلسلة مدهشة من التطورات . وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦ ظفرنا بأول المكاسب الملموسة وهو اتفاق ستكهولم بشأن تدابير بناء الثقة والأمن في أوروبا . ثم تلا ذلك الاتفاق التاريخي بشأن القوات النووية المتوسطة المدى الذي وُقّع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ وصُدّق في حزيران/يونيه ١٩٨٨ . وفي آذار/مارس ١٩٨٩ افتُتحت في فيينا المفاوضات المتعلقة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا . وقدمت الآن كلٌ من منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة حلف وارسو اقتراحات في هذه المفاوضات يمكنها - وأنا على يقين من ذلك - أن تغير الأوضاع السياسية والعسكرية في أوروبا .

ولم تقتصر هذه التطورات المشجعة على أوروبا . فقد قام الاتحاد السوفياتي بسحب قواته من أفغانستان ؛ وتُبذل جهود حثيثة ومثمرة لإنهاء النزاعات الإقليمية المضنية في الخليج الفارسي وأفريقيا الجنوبية والهند الصينية ؛ وشهدنا في العام الماضي أثناء تجربة التحقق المشتركة مشهداً مثيراً للعاملين السوفيات والأمريكيين الذين قضوا عدة أسابيع يعملون في موقعي نيفادا وسيميبالاتينسك للتجارب النووية .

وتسلّم القيادة السوفياتية الحالية اليوم بأن القوة العسكرية للاتحاد السوفياتي مفرطة وأنه من المناسب أن يقوم بمبادرات فردية جوهرية ، كتخفيضات القوة العسكرية التي إعلنه الرئيس غورباتشيف في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي . والخطوات الفردية ليست بطبيعة الحال سوى بداية . فلا يمكن اتخاذ تدابير أعمق وأوسع نطاقاً ، تلائم بين الواقع والأقوال والأجواء الجديدة ، إلا بالاشتراك مع الآخرين . لقد توخّت الدول الغربية الحيطة والحذر . فنحن لم ننس كيف آلت الآمال الكبيرة التي أثارها الانفراج في فترة السبعينات إلى خيبة مريرة . على أنه من الواضح أن الغرب بات يعي تماماً إمكانيات التغيير الهائلة المفيدة للجميع التي تنطوي عليها مجموعة الإصلاحات الجارية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وأنه على استعداد للاستجابة لها بصورة بناءة . ولعل أبرز ما يحملنا على التفاؤل هو الصلة ، لا بل التآزر العضوي ، بين الإصلاح الداخلي والفكر الجديد في السياسة الخارجية وسياسة الدفاع في الاتحاد السوفياتي . فقد شرع الاتحاد السوفياتي يبني في قلب عملياته الداخلية مبادئ الديمقراطية التي تتيح أشكال الرقابة والتوازن الضرورية .

لقد رحبت الحكومة الأسترالية بالتحسن الكبير والمتوازن الذي شهدته العلاقات بين الشرق والغرب في السنوات الأخيرة وشجعته . فتهيّأت فرص لم يسبق لها مثيل للحد بصورة حاسمة من سباق التسلح العالمي وإقامة علاقات بنّاءة وتعاونية مكانه تستجيب للمشاكل الدولية التي طغى عليها فترة طويلة انشغالنا بالأمن العسكري . ونأمل كل الأمل أن تتغير شيئاً فشيئاً في كل أصقاع العالم المواقف والترقبات التي كانت سائدة في العقود الأخيرة ، فيتيسّر لجميع البلدان تخفيف استعداداتها العسكرية

بصورة تدريجية وطبيعية دون المساس بأمنها . وفي الوقت نفسه ، تحافظ الاتفاقات السابقة على دورها دون تقليص أهميته . ومن الضروري في رأينا ، أن نعكف على تحسين وتوسيع مجموعة القوانين الدولية المتعلقة بالأمن . ويجب أن ننتهز الفرصة المتاحة اليوم وأن نحافظ عليها .

ولهذا المؤتمر دور أساسي يضطلع به في هذا السعي . لقد كابدنا الإحباط في الماضي شأننا شأن العديد من أعضاء مؤتمر نزع السلاح ، فقد كان المؤتمر عاجزاً عن العمل متى ساءت العلاقات بين الشرق والغرب وكان يُمنع عن العمل متى تحسنت . وقد أدى ذلك بدوره إلى جولات متتالية من النقاش حول قضايا تخص في الواقع المجال المتعدد الأطراف . وتأمل أستراليا أن تتجاوز الآن هذا النقاش العقيم . فقد حملتنا الظروف بعيداً عن المرحلة التي كان همُّنا المشترك فيها هو إيجاد وسيلة لتذليل العقبة . ولدينا اليوم العزم على التفاوض ، ولدينا جدول أعمال واضح وفوري سيقدِّر موارد جميع البلدان المعنية . ونعتقد أنه يمكن دونما صعوبة تصورُ أساسٍ للتعاون البنَّاء بين المحافل الثنائية والمتعددة الأطراف ، وينبغي لهذه المحافل الآن أن تصب اهتمامها كله على إنجاز مهماتها الأولية .

لقد ألقى سلفي كوزير خارجية لأستراليا ، بيل هايدن ، كلمة في هذا المؤتمر في آب/أغسطس ١٩٨٤ . وثمة تناقض صارخ بين لهجة خطابي وفحواه ، والنبرة القاتمة والبَرِمة التي اتسمت بها كلمة سلفي . وهذا في حد ذاته دليل على الشوط الكبير الذي قطعناه في زمن قصير نسبياً . ولا يقل عن ذلك إشارة للدهشة أن جدول الأعمال الذي كان السيد هايدن يعلِّق عليه لا يختلف البتة عن جدول الأعمال الموجود أمام المؤتمر اليوم . وهذا ما يؤكد ملاحظتي بأن مؤتمر نزع السلاح يجب أن يركز الآن على القضايا التي يتيح له اختصاصه فيها وسلطته عقد اتفاقات متينة يمكن التحقق منها .

واسمحوا لي أن أعلق أولاً على موضوع الأسلحة الكيميائية . إن لهذا المؤتمر دوراً ومسؤولية لا نظير لهما ، فهو المحفل الوحيد الذي يتيح التفاوض المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح . والمؤتمر ، إذ يضطلع بهذا الدور ويتولى هذه المسؤولية ، إنما ينجز عملاً بالغ الأهمية ، ألا وهو التفاوض على معاهدة عالمية وشاملة بشأن الأسلحة الكيميائية . ويتيح لنا التحسن الذي تمتاز به العلاقات الدولية اليوم فرصة لإبرام اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية . وهي فرصة لا ينبغي هدرها بأي شكل من الأشكال .

إن ما يجمعنا كافة هو الاشمئزاز الذي تثيره فينا هذه الأسلحة والتزامنا بالعمل على تحريمها إلى الأبد . وسيساهم المؤتمر من خلال إبرام اتفاقية عالمية ، مساهمة تاريخية في تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين . وقد سمح مؤتمر باريس الذي

انعقد في كانون الثاني/يناير بتنشيط عملية التفاوض هذا العام . وكان النداء الجماعي الذي وجهته ١٤٩ دولة لتكثيف المفاوضات حول اتفاقية الاسلحة الكيميائية وإبرامها في أقرب فرصة جلياً كل الجلاء . إننا نقدر فائق التقدير النهج النشيط والمبدع الذي يسلكه رئيس لجنة الاسلحة الكيميائية ، السفير موريل من فرنسا ، في سعيه إلى إضفاء تعبير المجتمع الدولي عن التزامه في مؤتمر باريس على عمل اللجنة . ولعل رئاسته للجنة يتيح لها تسجيل تقدم ملموس خلال هذا العام .

لقد أكد عدد من الذين خاطبوا هذه الجلسة العامة في الفترة الاخيرة أن النص النهائي للاتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية بات على وشك الإنجاز ، وأنا أشاطر هذا الرأي . وإنني واثق من أنه يمكن وضع الصياغة النهائية لنص الاتفاقية ، إذا ما بذل أعضاء هذا المؤتمر كافة جهداً متسقاً ودؤوباً . ونتيجة للتطورات التي حدثت في الاعوام الاخيرة ، تيسَّر حل معظم قضايا المفاهيم الاساسية وكثير من التفاصيل . لقد أتيح تحقيق ذلك من خلال المساهمة الفعالة لجميع أعضاء المؤتمر ، وهذا أمر لا بد منه إذا ما أريد للاتفاقية أن تحظى بشرعية عالمية . وإذا أمعنَّا النظر في النص المتداول لوجدنا أن قدراً هائلاً من التفاصيل التقنية لم يتم حله بعد على ما يبدو . ولكن لا ينبغي أن يكون ذلك سبباً لتطويل عملية التفاوض التي تجري منذ سنوات عديدة . وينبغي لنا بدلاً من ذلك أن نتصدى بحزم للقضايا المعلَّقة وأن نبحث بصورة بناءة عن الحلول التي ستتيح إبرام اتفاقية فعالة في فرصة قريبة . إن المشكلة التي تثيرها الاسلحة الكيميائية مشكلة خطيرة ، فلا بد من عقد اتفاقية بشأنها دون تأخير ، ويتعين على هذا المؤتمر إنجاز ذلك .

إن إنجاز اتفاقية عالمية بشأن الاسلحة الكيميائية هو أحد الاهداف الرئيسية للحكومة الاسترالية في مجال نزع السلاح . ويتجلى التزامنا بتحقيق هذا الهدف في مشاركتنا النشيطة على مدى أعوام طويلة في مفاوضات جنيف ومساهمتنا التقنية في تلك العملية من خلال إجراء عمليات تفتيش اختباري على الصعيد الوطني مثلاً . إن مجالاً من مجالات الاتفاقية ساهمت فيه أستراليا بشكل خاص في الفترة الاخيرة هو الاحكام المتعلقة بالعلاقة المتبادلة بين الدول الاطراف وصناعاتها الكيميائية الوطنية . وهذا جانب من أهم جوانب الاتفاقية . فلا بد من تحقيق توازن سليم في النص بين ضرورة ضمان عدم قيام الصناعة الكيميائية في الدول الاطراف بإنتاج الاسلحة الكيميائية ، وحق الدول الاطراف في ممارسة الانشطة التي لا تحظرها الاتفاقية ، وتمكّن الصناعات الكيميائية من العمل دون مراقبة أو تقحم مفرطين .

وتمثل الاحكام التي تمت صياغتها حتى الآن في رأينا نهجاً رشيداً ، فهي تنص على مستويات ومخططات معينة لرصد مختلف فئات جداول المواد الكيميائية ، وفق الخطر الذي يُعتقد أنها تشكله على أهداف الاتفاقية .

لقد تم إنجاز قسط كبير من العمل في هذا المجال ، بيد أن النص المتداول يدل على أن عدداً من المسائل لم يجر حله بعد . وفي السنوات القليلة الفائتة عمد الرؤساء المتعاقبون إلى إجراء مناقشات مع ممثلي الصناعة لاطلاعهم على ما تسعى المفاوضات إلى إنجازه ، والسماح لهم بالتعبير عن آرائهم ومشاغلهم إلى المتفاوضين . وقد كانت هذه المشاورات بمثابة مبادرات ثمينة ، وترحب أستراليا بقيام حوار مماثل برئاسة السفير موريل في فترة لاحقة من هذا الشهر .

إلا أن الأمر يحتاج إلى إنجاز المزيد من العمل لبلوغ فهم عالمي ضمن الصناعة الكيميائية لآثار اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية ، والسبل التي تستطيع الصناعة من خلالها المساهمة في صياغة أحكام تكون عملية وفعالة في آن واحد . وقد أقمنا في أستراليا خلال عدة سنوات حواراً مثمراً للغاية مع الصناعة الكيميائية بشأن قضايا الأسلحة الكيميائية ، وشملنا في ذلك المفاوضات المتعلقة باتفاقية الأسلحة الكيميائية . وأعربت صناعة بلادنا علناً عن التزامها باتفاقية للأسلحة الكيميائية ومعارضتها المطلقة للأسلحة الكيميائية .

ولعل في الحوار بين الحكومات والصناعات الكيميائية فائدة عظيمة للاتفاقية ، وذلك من ناحيتين: حل المسائل المعلقة مما ييسر إبرام الاتفاقية في وقت قريب ، وضمان تطبيق الاتفاقية بصورة فعالة ، للحكومة والصناعة على السواء . وسيتاح للصناعة من خلال هذا الحوار ، إدراك دورها ومسؤولياتها في المساعي الدولية الرامية إلى استئصال الأسلحة الكيميائية ، ولا سيما مساهمتها في حظر هذه الأسلحة حظراً عالمياً وشاملاً .

وينبغي تكثيف هذا الحوار وتطويره وتوسيع نطاقه إلى جميع البلدان المعنية . ولهذا السبب أعلنت في ٧ آذار/مارس أن أستراليا ستستضيف مؤتمراً ضد الأسلحة الكيميائية تشترك فيه الحكومات والصناعة . وسيُعقد المؤتمر بين ١٨ و٢٢ أيلول/ سبتمبر من هذا العام في العاصمة كنبره . وسيجمع المؤتمر بين الحكومات وممثلي الصناعات الكيميائية من مختلف أنحاء العالم ، بهدف لفت انتباههم إلى المشاكل التي تثيرها الأسلحة الكيميائية ، ودراسة السبل التي تجيز لهم العمل المشترك على الصعيدين الدولي والمحلي ، سعياً إلى إبرام اتفاقية شاملة .

ودعت أستراليا إلى المؤتمر جميع البلدان الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح وسواها من البلدان التي لديها صناعة كيميائية هامة وتلك التي تحيط قضايا الأسلحة الكيميائية باهتمام خاص . وسيشجع هذا الاشتراك الدعم العالمي الذي ينبغي أن تحظى به الاتفاقية ، والذي تسعى أستراليا إلى بعثه . وسيكون ذلك بمثابة جهد مشترك يرمي إلى دفع عجلة المفاوضات الجارية في جنيف ، ونحن واثقون من أنه سينجح في ذلك .

ولتيسير تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً كاملاً وفعالاً ، يتعين على الصناعة أن تقيّم دورها في التصدي للمشكلة . وستتطلب إجراءات التحقق الواردة في الاتفاقية تعاون الصناعة لتنفيذها على أكمل وجه . وقد آن الاوان لاتخاذ هذه الخطوة ، ليتسنى البدء بالمشاورات الفعلية أثناء التفاوض على الاتفاقية . ولنعمل على إزالة أي سوء فهم في هذا الصدد . فمن الاساسي بالنسبة لنهجنا أن ينعقد المؤتمر الحكومي - الصناعي في سياق المفاوضات الهامة الجارية هنا ، في مؤتمر نزع السلاح ، بشأن اتفاقية الاسلحة الكيميائية ؛ وأن يدعم هذه المفاوضات دعماً كاملاً ، وأن يساهم فيها ويدفعها إلى الامام بطريقته الخاصة وليس هناك جدول أعمال مستقل . فهذا المؤتمر هو وسيلتنا لمتابعة أهداف مفاوضات الاسلحة الكيميائية ، ووضع اتفاقية عالمية بشأن الاسلحة الكيميائية هو الشيء الوحيد الذي نسعى إلى تحقيقه . ونعتقد أن المؤتمر الحكومي - الصناعي سيوفر هذا الدعم وسيساهم في إبرام الاتفاقية في فرصة قريبة ، هذه الاتفاقية التي يجب أن ننجزها دون مزيد من التأخير .

وفضلاً عن إشارة حوار متزايد بين الحكومات والصناعة ، ينبغي أيضاً توفير جميع المعلومات عن الاتفاقية التي يجري التفاوض حولها للبلدان التي ليست أعضاء أو مراقبين في مؤتمر نزع السلاح ، بحيث تقدم لها دعمها وتصبح طرفاً فيها في مرحلة مبكرة . وقد ساهمت أستراليا بنشاط في الجهود الدولية المبذولة لتحقيق هذه الغاية . فقد أعلن رئيس الوزراء في حزيران/يونيه ١٩٨٨ أن أستراليا ستطرح مبادرة لإثارة الوعي الإقليمي بقضايا الاسلحة الكيميائية . وقام المسؤولون الاستراليون بزيارة مناطق جنوب شرق آسيا والهند الصينية وجنوب المحيط الهادي لتعزيز فهم اتفاقية الاسلحة الكيميائية والحصول على التأييد لها . وستُعقد في أعقاب هذا الحوار حلقة درس إقليمية في كنبره في ٣ و٤ آب/أغسطس ، مما سيتيح تعزيز التوافق الإقليمي المتزايد على تأييد الاتفاقية . وليس هذا إلا مثالاً عسى أن تحتذيه على نحو مفيد دول أخرى أعضاء في مؤتمر نزع السلاح في أقاليمها .

إن حظر التجارب النووية تدبير من تدابير تحديد الاسلحة سعت بلدان العالم إلى تحقيقه خلال ثلاثين عاماً ونيف . وهو أول بند مدرج في جدول أعمال هذا المؤتمر . لقد أوشكنا في أواخر الخمسينات ثم في أواخر السبعينات - وفي كلتا المناسبتين في محافل خارج مؤتمر نزع السلاح وسابقيه - على التوصل إلى حظر شامل للتجارب . وفي الثمانينات ، في الوقت الذي كان فيه مؤتمر نزع السلاح محور النشاط لتحقيق هذه الغاية ، كان الإحباط يقف بالمرصاد لمحاولات إحراز التقدم . وقد عانت أستراليا من هذا الإحباط أشد المعاناة . فالاسباب مفهومة تماماً ومعروفة عالمياً ، يأتي نزع السلاح النووي في صدارة الاهداف . ويقتضي ذلك إلغاء الترسانات القائمة تدريجياً والتزام جميع الدول بعدم نشر الاسلحة النووية ، ويُستحسن أن يتم ذلك من خلال إبرام معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . وتؤمن أستراليا إيماناً عميقاً بأن التوصل

إلى حظر للتجارب يمكن التحقق منه فعلاً من شأنه أن يساهم مساهمة جوهرية في تحقيق هذه الغاية ، لذلك ينبغي عقده في أقرب حين .

ومن المؤسف أن توافق الآراء اللازم لإنشاء لجنة مخصصة ما زال منذ أكثر من خمس سنوات يتعثر بمسألة ولاية "التفاوض" . وتؤثر أستراليا بشدة إجراء مفاوضات مباشرة بغية إبرام معاهدة حظر شامل للتجارب وتتفهم الذين يرغبون عن قبول أي صيغة أدنى من ذلك . إلا أن أكبر مشاغلنا هو أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح عملاً ملموساً بشأن القضايا المعلقة مثل النطاق والتحقق والامتثال . ونحن لا نشك في أن الجهود الرئيسية الموجهة بشكل لا غموض فيه نحو تحقيق معاهدة حظر شامل للتجارب يمكن الاضطلاع بها بموجب ولاية غير تفاوضية . وبناء على ذلك ، دعونا باستمرار إلى عدم منع مؤتمر نزع السلاح من قيامه بالعمل الضروري لإبرام معاهدة حظر شامل للتجارب لمجرد أن هذا العمل لا ينطبق عليه وصف "التفاوض على معاهدة" . إن ظهور اقتراح يدعو لعقد مؤتمر منفصل بغية تحويل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب إلى معاهدة حظر شامل للتجارب إنما يمثل تهمة ضد مؤتمر نزع السلاح بسبب إهماله الطويل لهذه القضية المركزية . إن لمؤتمر نزع السلاح من السلطة والاستمرار والخبرة ما يتيح له إنجاز معاهدة حظر شامل للتجارب ، وهذه غاية ما برح المجتمع الدولي في أغلبيته الساحقة يعرب عن أمله في بلوغها بسرعة . ويشجعنا في ذلك الاتجاه نحو توافق الآراء الذي برز هذا العام بفضل الجهود الدؤوبة التي بذلها السفير ياماداً من اليابان . ومن الضروري أن يتحلى أعضاء المؤتمر كافة بالمرونة اللازمة ليتسنى لمؤتمر نزع السلاح الاضطلاع بمسؤولياته والشروع في العمل الرامي إلى إبرام معاهدة حظر شامل للتجارب .

إن التحقق الفعال من احترام معاهدة الحظر الشامل للتجارب سيتوقف إلى حد بعيد على الاداء الموثوق لشبكة دولية للرصد الاهتزازي . وقد اقترحت أستراليا إنشاء مثل هذه الشبكة بسرعة بالاستناد إلى المكتسبات القائمة ومن ثم تطويرها لبناء الثقة في قدراتها العملية . إن البلدان التي تملك السلاح النووي ، إلى جانب كونها شريكاً أساسياً في هذه الشبكة ، يمكنها القيام بمساهمة عملية هامة عن طريق توفير البيانات الشاملة عن تجاربها النووية وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي اقترحته أستراليا ، بشأن الإشعار بالتجارب النووية .

إن المفاوضات الثنائية بين الدولتين العظميين حول التجارب النووية تمثل حقيقة هامة . ومع أن الولاية الخاصة بهذه المفاوضات تتوخى بالنسبة لتوقيت معاهدة الحظر الشامل للتجارب قدراً من الحيطة أكبر بكثير مما تؤثره أستراليا ، فإن بوسع هذه المفاوضات دون ريب تقديم مساهمة ملموسة . وترى الحكومة الاسترالية أنه من المنطقي تماماً في ظل الظروف الراهنة ، أن نتوقع قيام الدولتين العظميين بفتح السبيل إلى تحديدات مؤقتة للتجارب النووية يكون لها أثر ملموس من الناحية العسكرية ، عن طريق إجراء مفاوضات سريعة ونشيطة .

وآخر مسألة أود التطرق إليها بإيجاز أكبر اليوم هي مسألة الفضاء الخارجي . فمن ناحية ، أبدينا جميعاً قسطاً رائعاً من الانضباط ، ولو كان دون الكمال ، في مجال الاستغلال العسكري للفضاء . لقد دخلنا عصر الفضاء منذ ثلاثين عاماً ونيف . وجاءت برامج الفضاء في معظمها استجابة لمقتضيات عسكرية ، ومع ذلك فقد نجحنا من الناحية العملية إلى حد بعيد في تفادي انتشار التنافس الهجومي - الدفاعي في الفضاء ، هذا التنافس الذي ألفيناه تماماً في بيئات أخرى . ونتيجة لهذا الانضباط يتفق الكثيرون على أن المكتسبات المحرزة في مجال الفضاء قد أسهمت ولا تزال تسهم مساهمة كبيرة في تحقيق السلم والاستقرار . ولعل ما يحمل على الرزانة أن نتصور مجرى الاحداث خلال السنوات الثلاثين الفائتة لو لم نكن نملك إمكانيات الاتصالات وجمع المعلومات والرصد والتحقق التي أتاحتها مكتسبات الفضاء . وترى الحكومة الاسترالية أن الحفاظ على هذا الوضع أمر في غاية الاهمية .

إن الهدف الذي ينشده المؤتمر في هذا الصدد - والهدف الذي نادت بتحقيقه الدولتان العظميان في شباط/فبراير ١٩٨٥ - هو منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي . وكلمة "المنع" تتسم بأهمية خاصة . ففي جميع البيئات الأخرى اضطررنا إلى تحديد هدف أشد صرامة إلى حد بعيد ، وهو وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه من خلال السعي إلى تحقيق الاستقرار بتخفيض مستويات القوة تدريجياً . وتدرك اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي مدى تعقيد هذا المجال . ولست أنوي التعليق بأي تفصيل على القضايا التي استعرضتها اللجنة: كالغموض الذي يكتنف مصطلحات أساسية مثل "الاستخدامات السلمية" ، أو النطاق الدقيق للنظام القانوني القائم للفضاء الخارجي ، أو الآراء المختلفة حول إمكان استنتاج أي فارق ملموس بين المنظومات المضادة للتوابع الاصطناعية حصراً والمنظومات التي تمتاز بقدرة مضادة للتوابع عرضية أو كامنة . إلا أنني أود أن أشير إلى أن منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي يتوقف بشكل رئيسي ، في رأينا ، على التصدي لبواعث امتلاك أسلحة الفضاء . ولن يتهيأ لنا فرض قيود ملزمة على المنظومات القادرة على تدمير مكتسبات الفضاء أو إضعافها ما لم نصل إلى فهم واضح ومشترك للوظائف المقبولة لهذه المكتسبات .

إن درجة الاهتمام بالنظم الدفاعية التي تعتمد على القذائف التسيارية ترتبط ارتباطاً شديداً وعكسياً بآفاق التصدي لخطر القذائف التسيارية بطرق أخرى . وعلى النحو نفسه ، سيتواصل الاهتمام بالمنظومات المضادة للتوابع الاصطناعية ما لم تبق الوظائف التي تؤديها التوابع ضمن حدود متفق عليها . وسيدرك أعضاء هذا المؤتمر الصلة بين هذه الملاحظة والمقترح الذي ما انفكت أستراليا تقدمه منذ فترة طويلة وهو أن تقوم اللجنة المخصصة بدراسة التدابير الكفيلة بدرء الاعتداء عن جميع التوابع الاصطناعية والمحطات الارضية المتصلة بها التي تساهم في تحقيق الاستقرار الاستراتيجي والتحقق من احترام الاتفاقيات الخاصة بتحديد الاسلحة ونزع السلاح .

سيدي الرئيس ، إن مؤتمر نزع السلاح يقوم بأعماله في ظروف مؤاتية لا نظير لها . وأود أن أكرر بعبارة أخرى ما ورد في إعلان منظمة حلف شمال الاطلسي الصادر في ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٩ ، وهو أنه صار بوسعنا الآن أن نستغل إمكانيات تحديد الاسلحة استغلالاً كاملاً لتقليص الوزن المفرط للعامل العسكري في العلاقات الدولية وللاستعاضة عن المواجهة بالتعاون بصورة متزايدة . وبوسع مؤتمر نزع السلاح أن يساهم مساهمة بارزة في هذا السعي . إن جدول أعمال تحديد الاسلحة زاخر بالمواد . وقد عُهد إلى هذا المؤتمر بولاية فريدة من أجل إحراز تقدم ملموس في جدول الأعمال هذا . لذلك ، فالمسؤولية الملقاة على عاتقنا تتسم بأهمية فائقة ، ويتعين علينا الوفاء بها كاملة .

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكركم كثيراً على بيانكم الممتاز ، معالي الوزير . وإني على ثقة من أن الكثيرين من زملائنا سيجدون فيها مصدراً للتأمل حول الاهداف التي نشارك فيها جميعاً .

وأود أن أبلغ المؤتمر أن وزير الدولة للشؤون الخارجية والكمنولث بالمملكة المتحدة ، فخامة السيد وليام والدغراف سيكون المتحدث الاول في الجلسة العامة القادمة يوم الخميس . وسأكون شاكراً لو كانت الوفود مستعدة لبدء الجلسة العامة في الساعة ١٠/٠٠ صباحاً بحيث نتمكن من الاستماع إلى بيان الوزير في موعده .

وقبل اختتام الجلسة أود أن أذكركم بأن اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية سوف تجتمع فوراً بعد ذلك في القاعة الخامسة . وستعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر يوم الخميس ، الموافق ١٥ حزيران/يونيه في الساعة ١٠/٠٠ صباحاً .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٠ بعد الظهر